

المقدمة

الحمد لله العلي القدير نحمده ونستعينه ، ونستهديه ، ونستغفره ،
ونعتمد به ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا من يهده الله
فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، ولن تجد له وليا مرشدا .

اللهم أقسم لنا من خشيتك ما تبلغنا به جنتك ، ومن اليقين ما تهون
به علينا مصائب الدنيا . اللهم لا تجعل الدنيا أكبر همنا ، ولا مبلغ علمنا
ولا تسلط علينا من لا يخشاك منا ولا يرحمنا . اللهم إنا نسألك السداد في الفكر
والقول والعمل .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله الهادي الأمين الذي نصح الأمة ، وتركها على المحجة البيضاء ليلها
كنهارها ، ولايزيغ عنها إلا هالك .

ألا فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي هدي محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة
ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

أما بعد :-

فقد ميز الله الإنسان عن الحيوان بالعقل المفكر ، وأوجد أمامه
آيات من خلقه ، فيها دلالات لكل ذي عقل على وجود الله خالق الكون ، وهذا
التفكير برب العالمين يقود الإنسان إلى الإيمان بالله ، كما أن المولى
خلق الناس جميعاً على الفطرة السليمة التي تتقبل الإيمان ، ولا تستمر سلامتها
بدون الدين . فهو الذي ينير عقل الإنسان بالعلم والعرفان ، وهو الذي يهدي

قلبه للتيقين والايمن ، ومن أعظم نعم الله على عباده ، أن حباهم بدين
قويم ، من تمسك به نال سعادة الدارين ، ومن ضل عنه خسر الدنيا
والآخرة . ألا وهو ديننا الإسلامي الحنيف ، الذي أرسل الله به رسوله محمد
صلى الله عليه وسلم ، ليهدي العباد ، ويخرجهم من الظلمات إلى النور ،
وليظهره على الأديان كلها . وليختمها به ، لما فيه من العقائد ،
والعبادات ، والشرائع ، والأخلاق ، والقوانين ، والأوضاع ، والتقاليد ، التي
تجعل مسيرة الحياة تستمر على نسق ، فيه خير العباد ، في أمور دنياهم
وآخرتهم .

وقد كرم الله الإنسان بقوله تعالى * وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ * (١)
فميزه عن الحيوان الذي يتصرف بدافع الغريزة ، وجعل المسلم يرقى
بغرائزه - بدافع الدين - بعد أن علم أن الله - عز وجل - لم يوجد
فيه هذه الغرائز وأهمها - غريزة الجنس - إلا لمعان سامية ، تترفع
عن الحيوانية وترقي إلى الهدف الأسمى . ألا وهي البقاء ، وعمارة الأرض ،
وعباداة المولى - عز وجل - الذي قال في محكم كتابه * وَمَا خَلَقْتُ
الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ * (٢) .

وقد جعل الدين لهذه الغرائز ضوابط وقيود تنظمها ، وتحافظ
على توافقها مع قوانين الحياة ، حتى لا تصطدم بسنة الله في خلقه
إذ أن في إباحتها دون تلك الضوابط والقيود ، فتحة للباب الذي يسلكه الشيطان إلى
قلب الإنسان ومنه يعمل على هدم المبادئ والعقائد والقيم في نفسه ، وبالتالي تنعدم
الأخلاق والفضائل ، وتقوم يد الشيطان بدورها في القضاء على الأمة .

وقد صدق الشاعر عندما قال :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

(١) سورة : الاسراء آيه (٧٠)

(٢) سورة : الداريات آيه (٥٦)

لذا فإن على الأمة الإسلامية الإبتعاد عن الانحلال الخلقي والفساد، وذلك بالتمسك بتعاليم الدين الإسلامي، الذي يضيق الخناق على الغواية ، ويمنع انتشار الفتنة. هذه المعول الهدام، الذي يتحرك بالنظر إلى مواطن الإغواء ، ألا وهي كل ماهو عورة من جسد الإنسان . وقد حث الإسلام على غض البصر وحفظ الفرج .. وستر العورة .. وقد تناولت الشريعة الإسلامية موضوع العورة تناولاً دقيقاً ، وضحت فيه ما يحرم كشفه ويجب ستره ، وفصلت فيما يجوز النظر إليه منها ، وما لا يجوز نظره .

وهذا هو الموضوع الذي اخترته لدراستي هذه ، والذي جعلت عنوانه (أحكام النظر في الفقه الإسلامي) .

ورغم أن البحث لا يشمل أحكام النظر كافة / كما جاءت في الفقه الإسلامي ، إلا أنه يحتوي على أكبر قدر منها . وأهمها ، ألا وهو أحكام النظر إلى العورة من جسد الإنسان .

ومن أهم أسباب إختيار الموضوع مايلي :-

١ - أن للنظر أهمية عظمى في سلامة المجتمع والأمة ، وتبدو هذه

الأهمية في قوله تعالى :

قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ
ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ
يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ
زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُجُوهُنَّ
وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
أَبْنَاؤِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ
أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنْ

الملونه من تحتها وتكشف نحرها ويديها ، عدا عن الزخارف التي تكون في العباءة نفسها . أما خمارها فتلقيه على منتصف رأسها ، مظهرة خلا من شعرها ، وفي كل هذا مايلفت النظر . فإذا خرجت على الرجال متباهية بزينتها هذه ، فإن عيون الرجال تشخص إليها ، فهذا ينظر إلى وجهها ومافيه من زينة ملفتة ، وذاك يتغزل بعينيها وآخر يتأمل في شعرها أو نحرها وصدرها ، فتكسب الأثم لتبرجها ويكسب الرجال الأثام لعدم غضهم الأبصار عنها .

فأثار هذا الحجاب المتبرج على المجتمع نفس الآثار التي تخلقها السفارات الكاسيات العاريات ، إن لم تكن أسوأ . فهو ظاهره حجاب وواقعه تبرج . وإن المرأة تصبح بذلك الحجاب عاراً على الإسلام والمسلمين ، لما فيه من إستهزاء بها وسخرية من الناس وغضب عليها من الله ورسوله والمؤمنين . ولقد أصبحت الفتاة المسلمة والعربية في زيها - الذي تتصوره إسلامياً - مقلدة للفتاة الغربية الكافرة من خلال المجلات والمعارض التي تعرض فيها الأزياء بالألوان مع أنواع كثيرة من المغريات ... مما أدى إلى خروج النساء كاسيات عاريات متبرجات سافرات بحجة التحرر والتطور والتمدن المشوه للفضيلة والمشكك بالحجاب . وفي هذا خسارة كبيرة للمرأة نفسها فهي تصبح بذلك سلعة رخيصة في أيدي الرجال ، وشركة مساهمة لكل ناظر إليها . وكلما ازداد عريها قلت سعادتها ، وتدهورت حالها ، وذهبت غيرتها وحميتها على نفسها وعرضها . وهذا

الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ
وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا
إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ السَّمُوعُ الْعَلِيمُ تُفْلِحُونَ * (١)

وإذ يوجه المولى سبحانه وتعالى في هذه الآيات هذا النداء
إلى المؤمنين والمؤمنات ، ويحدد لهن منافذ الغواية ،
وأهمها كشف العورات وإبداء الزينة ، ويبين لهن على من
يكون هذا الإبداء ، وفي هذا التشريع الإلهي دلالات على أهمية
النظر ، وأنه يريد الزنا ورائد الفجور ، وهو السبب في
تردي المجتمعات وإنحلالها .

فإن في كشف العورات وإبداء الزينة والتبرج إشارة للشهوة
المجنونة التي تؤدي إلى الفساد والضلal ، كما يحدث في
هذه الأيام من أمور تعم أضرارها الفرد في دينه وبدنه وأسرته
ومجتمعه ، ومن نتائجها انتهاك الحرمات وضياع الأنساب وإنشاء
جيل لا يجد أفراداً من يؤويهم أو يرعاهم . فيضيع الجيل وتضيع
الامة . ومرد كل ذلك إلى النظر في العورة المحرمة . وهذا
مادفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع / ليكون لي أجر وضع لبنة
في بناء المجتمع الإسلامي القويم .

٢ - ظهور وانتشار ما يسمى في أيامنا الحالية ب (الحجاب المتبرج)

وقد سمى حجاب والحجاب براء من هذه التسمية ، لأنه يحمل معان
رائقة ، فظاهرة حجاب وواقعته تبرج ، وإن المرأة التي
تتجنب به تكون أشد فتنة من المرأة السافرة ، إذ أنها ترتدي
العباءة التي لا تغطي إلا القليل من جسدها ، فتبدو شيابها

ماحدا بي أن أتقصي وأبحث في هذا الموضوع . فأبين حدود عورة المرأة الواجب سترها ، سواء أمام المحارم أو الأجانب نساء أو رجال أو أطفال . وما يحرم النظر إليه منها .

٣ - ومن الأسباب التي دعيتني لكتابة هذا البحث هو جهل البعض بوجوب ستر العورة ، وحرمة النظر إليها ، وحدودها ، وفلسفة البعض الآخر ، والتطاول على الله ورسوله ، والإستهزاء والسخرية بما في كتاب الله وسنة رسوله من وجوب الحجاب ، وستر العورات ، وحرمة النظر إليها ، وتتضح كل هذه الأمور ، ونلمسها في الآراء الغريبة ، التي تبديها بعض النساء من فتيات أو متزوجات حين يوجه إليهن أي سؤال : حول سبب إتباعهن السفور والبعد عن الحجاب ، إذ تكون إجاباتهن غالبا مغلفة بالسخرية والاستهزاء ، وكأن كل ماجاء في كتاب الله ، وسنة نبيه ، والفطرة السليمة كلها لاتكفيهن .

فمنهن من تجيب .

- حتى نقتنع .

- وأخرى متزوجة تحتج : بأن زوجها لا يريد لها الحجاب ، والله ورسوله أمراها ببطاعة الزوج . وكثيرات مثلها يتدرعن بهذا وقد نسيتهن لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق . كما أخبر بذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أكثر من موضع : " حيث قالت عائشة - رضي الله عنها - إن امرأة من الأنصار زوجت إبنتها فتمعط شعر رأسها فجاءت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : إن زوجها أمرني أن أصل في شعرها فقال : لا . أنه قد لعن الموصلات" (١)

(١) أخرجه البخاري . كتاب النكاح ، باب لاتطيع المرأة زوجها في معصية . ج ٣ ، ص ٢٦٢ . الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت

محل الشاهد : قولها " ان زوجها أمرني أن أصل في شعرها .

فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لا " .

فهذا يدل على أنه لا طاعة لزوجها ، لأن الأصل حرمة وصل الشعر .

فلا طاعة لزوجها في معصية الله .

" وقال - صلى الله عليه وسلم - في موضع آخر : " أطعه في

طاعة الله ، وأعمه في معصية الله " ^(١) كل هذه الأحاديث وغيرها

تدل على أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . فأصل تحريم

السفور الكتاب والسنة فلا طاعة للزوجة إذ أرادته لأنه معصية

لله .

وهناك من تقول : أنا لازلت صغيرة ، أو شابة ، وأريد أن

أستمتع بشبابي وحيوتي ، وسأتحجب عندما أتزوج أو أكبر .

وكأنى بهى تنسى وتتجاهل أن الأعصار بيد الله ولا أحد يدري

أنه يعيش الى الغد .

- وهناك من تقول : (المهم الأخلاق ، وهذه الشكليات ليس لها

داعي ، لأن كثيرا من المحجبات أو بعضهن ذوات أخلاق سيئة ، فما

فائدة الحجاب ؟) . وهذا رأي خاطيء . ومثل هذه الفتاة لاتعتبر

الحجاب أمر واجب الاتباع . ولو سرنا على قاعدتها لقلنا : (لانصلي

(١) أخرجه مسلم . في كتاب الامارة ، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء

الأول فالأول . (من حديث طويل ، م ٣ ، ج ٦ ، ص ١٨ ن : دار المعرفة

للطباعة والنشر . بيروت .

(٢) سورة يس ، آية : (٦٨) .

لأن بعض المصلين يغتابون ، ويقولون كلاماً سيئاً ، لأن المهم —
الأخلاق .

وندع الصوم والصلاة فالمهم الأخلاق . إذن نترك العبادات والعقائد
لأن المهم الأخلاق ، وقد نسيت وتجاهلت الفتاة التي تتذرع بهذه
الحجج الواهية أنها لا تكون صاحبة أخلاق ، إذا خالفت أمر ربها ،
لأن الحجاب من صميم الأخلاق ويسير معها في طريق واحد .
فنبذاً للشيطان والهوى ، وغلقاً لباب الفتنة ، ومعرفةً لمداخل
إبليس ورداً على المتفلسفين والمستهزئين بكتاب الله ، كانت
أهمية هذا البحث ، والتقضي حول النظر في الفقه الإسلامي
عليه يسهم في سيادة العفة والطهارة في حياتنا .

٤ - إن في انتشار لبس الأثواب الشفافة بين بعض الرجال مما يظهر
عوراتهم ، أو لبس ما يصفها ويظهرها بشكل مثير مسبباً للإفتتان
وله أثره السيء على المجتمع ، وإفساده الواضح للمسلم به ،
والمؤدي إلى هاوية الرذيلة .

بالإضافة إلى جهل بعض الرجال بحدود العورة ، سواء الجنس مع مثله
أو مع محارمه ، أو مع الأجانب من غير جنسه ، والجهل بهذه
الحدود يعيشه الإنسان ويبعده عن الإسلام وصحة الإيمان ، وكل ذلك
كان سبباً في كتابة هذا البحث .

٥ - إن معرفة هذه الأحكام أمر ضروري مسلم بأهميته ، لإرتباطه بأمور
كثيرة في الحياة ، وله آثار كبيرة في العبادات كالطهارة، والصلاة
والميام ، والحج ، وفي النكاح ، والمعاملات ، والشهادات .

وقد تعرض الفقهاء لبياناتها تحت أبواب فقهية مختلفة ، ومبعثرة في بطون أمهات كتب الفقه ومصادرها المختلفة . ودوري هو أن أقوم بجمعها وترتيبها في بحث واحد مستقل ، فيه تيسير على الباحث أو القارئ وسهولة الرجوع إليها مما يوفر الوقت والجهد .

وغالبا ما يؤدي هذا الموضوع إلى الخل . وقد ترددت كثيراً في اختياري له حياءً . وفي كتابة بعض أبوابه ، إلا أن أهميته مقدمة على أي اعتبارات أخرى .

وليس في فقهنا - ولله الحمد - ما يخجل ، أو يوجد غضاظة وحرصا في بحثه وتعلمه ، والإطلاع عليه .

كما وقد كان لى القدوة الحسنة في نساء الأنصار اللاتي قالت فيهن عائشه أم المؤمنين رضي الله عنها : " نعم النساء نساء الأنصار لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين " . (١)

وقول أم سلمة رضي الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا يستحي من الحق " . (٢) وقال مجاهد . " لا يتعلم العلم مستحي ولا مستكبر " . (٣)

لهذا كان علي ألا أخجل وأستحي من بحث وتشريعات جاء بها الوحي الإلهي في القرآن ، ونطق بها المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ونقلها عنه بعض أصحابه ونسائه - صلى الله عليه وسلم - الفضلاء .

وهذا ما أعطاني دفعة قوية لاختيار هذا الموضوع والكتابة فيهِ .
وأسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد .

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم : باب الحياء في العلم ، ج ١ ، ص ٣٧ . وأخرجه مسلم في كتاب الحيض : باب استحباب استعمال المغتسل في الحيض قرصه من مسك في موضوع الدم ، ج ١ ، ص ١٨٠ رواية عائشه رضي الله عنها . (٢) نفس المرجع السابق . (٣) ٢ ، ٣

وإن كنت قد أصبت في كتابة بحثي ، وجاء على الصورة الثلاثة به .
فأحمد الله على عونه وتوفيقه ، وإن قصرت في بعض نواحيه ،
فالكمال لله وحده ، وإن هو إلا جهد متواضع قدرني الله عليه .
وأسأله الأجر والثواب ، فهو نعم المولى ونعم النصير .

وقد كان منهجي في البحث كآلاتي :-

- ١ - اقتصر في بحثي على إيراد المذاهب الأربعة ، الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ، وماتيسر لي من المذهب الظاهري ، وبعض أقوال الشيعة وعند ذكر الشيعة بدون تخصيص قصدت به الشيعة الزيدية غالباً .
- ٢ - ذكرت في بحثي آراء الفقهاء ، وأثبتها نصاً من كتبهم ، ليكون أمام القارئ والباحث نص الفقيه ، ومافهمته منه ، فإن أخطأت في الفهم فالنص أمامه ، وهو الصواب ، وفي ذلك براءة لذمتي وبراءة من الخطأ في حق الفقيه ، فلا أنسب للعالم مالم يقله .
- ٣ - مقارنة آراء الفقهاء في المسألة الواحدة ، وعند ترتيب الآراء ، أقدم المذهب الراجح على المذاهب المرجوحة ، وقد كنت أحرم على الإتيان بالنص من كتبهم المعتمدة بالمذهب غالباً .
- ٤ - عند الاستدلال للمذاهب كنت أعمد إلى تقديم المذهب الراجح ، ثم الذي يليه ، حتى أصل إلى المرجوح مع مناقشة الأدلة ، لأصل في النهاية إلى الرأي الراجح .
- ٥ - ضبط المفردات اللغوية بالرجوع إلى معاجم اللغة ، ثم أذكر أسماء المراجع .

٦ - بالنسبة لتخريج الأحاديث فان ماذكر منها في البخاري ومسلم

أكتفي بذكر المرجع ، من غير تعليق على درجته ، أي أنه

معلوم ومجمع على صحته ، أما ماذكر في باقي السنن ، فكان

على أن أحاول بيان درجته بتخريجه والتعليق عليه إن أمكن .

٧ - أما تراجم الأعلام فقد أفردت لها بحثا خاصا في آخر الرسالة

وقد ترجمت لمن إشتهر ، ومن لم يشتهر إتماما للفائدة ، وليكون

معلوما عند من لايعرف ، وتذكيرا وتفكيرا لمن نسي أو جهل . وقد

شمل معظم أو أكثر من ذكرت أسماءهم في خلال البحث .

يشمل بحثي في أحكام النظر في الفقه الاسلامي مقدمة وتمهيد

وأربعة أبواب وخاتمة .

المقدمة :-

أتحدث فيها عن أهمية الموضوع وسبب إختياري له ومنهجي فـي

البحث والخطة التفصيلية له .

التمهيد :-

أتحدث فيه عن : تعريف العورة وحكم سترها جلوة . وخلوة .

الباب الأول

حكم النظر إلى عورة الرجل

وفيه فصول :-

الفصل الأول :

حكم نظر الرجل إلى عورة الرجل

الفصل الثاني:

حكم نظر المرأة إلى عورة الرجل

وفيه مبحثان :-

المبحث الأول :

حكم نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي

المبحث الثاني :

حكم نظر المرأة المحرم إلى عورة الرجل

الباب الثاني

حكم النظر إلى عورة المرأة

وفيه فصول :-

الفصل الأول :

حكم النظر بين النساء

وفيه مباحث :-

المبحث الأول :

حكم نظر المرأة المسلمة لمثلها .

المبحث الثاني :

حكم نظر المرأة الغير مسلمة الى المرأة المسلمة .

الفصل الثاني :-

حكم نظر الرجل إلى عورة المرأة .

وفيه مباحث :-

المبحث الأول :

حكم نظر المحارم

المبحث الثاني :

حكم نظر الخاطب الى المخطوبة

المبحث الثالث :

حكم نظر الرجال الأجانب الى المرأة

المبحث الرابع :

حكم نظر غير أولي الإربة من الرجال إلى المرأة .

المبحث الخامس :

حكم النظر إلى العجوز ومن لا تشتهي .

المبحث السادس :

حكم نظر الرقيق إلى سيده .

الباب الثالث

فيما يشترك فيه الرجل والمرأة من احكام النظر

وفيه فـعـول :

الفعل الاول :

حكم نظر الشخص لـعـورة نفسه

الفعل الثاني :

حكم النظر بشهوة لغير الزوجين

الفعل الثالث :

حكم النظر بين الزوجين

الفعل الرابع :

حكم النظر بين المغفار والكبار

وفيه مبحثان :

المبحث الاول :

حكم نظر الكبار لما هو غوره من المغفار

المبحث الثاني :

حكم نظر المغفار للكبار

الفعل الخامس :

احكام النظر عند الضـرـوريات

وفيه مبحثان :

المبحث الاول :

-اباحة النظر للضروره في حال الحيـاه

المبحث الثاني:

-اباحة النظر للضرورة في حال الوفـاة

الباب الرابع

آثار النظر

وفيه عدة فصول :-

الفصل الأول :-

أثر النظر في العبادات

وفيه مباحث

المبحث الأول :-

أثر النظر في الطهارة

وفيه مسائل :-

المسألة الأولى :-

أثر النظر في إيجاب الوضوء

المسألة الثانية :-

أثر النظر في إيجاب الغسل

المسألة الثالثة :-

• أثر النظر في تطهير الثوب والبدن والمكان

المبحث الثاني :-

أثر النظر في الصلاة

المبحث الثالث :-

أثر النظر في الصيام

المبحث الرابع :-

أثر النظر في الحج

الفصل الثاني

أثر النظر في النكاح

وفيه مباحث :

المبحث الأول :

أثر النظر في ثبوت حرمة المعاشرة .

المبحث الثاني :

أثر النظر في المعاشرة — داق .

المبحث الثالث :

أثر النظر في الرجعة —

الفصل الثالث

أثر النظر في الشهادات

الخاتمة :

التي اتحدت فيها عما توصلت اليه من نتائج البحث

التمهيد

العورة أول ما عرفت لدى أبينا آدم وأمنا حواء عليهما السلام
إذ أن الله سبحانه وتعالى أوجدها في أول مخلوقاته البشرية بشكل جمالي
مستور ، ولكن عندما أغواهما الشيطان - لعنة الله عليه - بالأكل من
الشجرة التي كان الله قد نهاهما عنها ، فإن الله عاقبهما لمخالفتهم ،
أمره ، وإتباعهما غواية الشيطان ، بأن كشف عنهما لباس الستر الذي
كانا يتجملان به ، ويستر سواتهما ، فأزاله الله عنهما فأصبحت عوراتهما
ظاهرة .

يقول الله عز وجل :-

* فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَ تَهُمَا (١) *

وقوله تعالى :-

* فَذَلَّلَهُمَا فِي تَهَوُّرٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَتُهُمَا (٢) *

وقوله تعالى :-

* يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ تِكُمْ (٣) *

وقوله تعالى :-

* يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ تَهُمَا (٤) *

فهذه الآيات تدل على أن العورة كانت مستورة ، فكشفها الله

عقابا للمعصية التي ارتكبتها آدم وحواء عليهما السلام ، وكيف أنهما

- | | |
|-----|-----------------------------|
| (١) | سورة الأعراف ، آية : (٢٠) . |
| (٢) | " ، " ، (٢٢) . |
| (٣) | " ، " ، (٢٦) . |
| (٤) | " ، " ، (٢٧) . |

لما بدت وظهرت عورتهما ، أخذتا يسترانها بورق الشجر ، كما جاء في قوله عز وجل : * **وَلَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ نَارِ الْجَنَّةِ** ^(١) * مما يدل على أن كشفها أمر قبيح ، لمبادرتهم بالستر ^(٢) لهذا فإن اللباس نعمة من نعم الله على بني آدم ، وقد أوجده لهم ليستروا به عوراتهم ، ويتضح أن غرض إبليس من إغواء آدم وزوجته هو معصية الخالق ، وإحلال غضبه عليهما بسقوط الحرمة الإنسانية ، وطردهما من الجنة ، وزوال المكانة التي خص الله بها آدم إذ أن ستر العورة حرمة لبني آدم ومكرمة لهم ، خصهم بها الله سبحانه وتعالى .

وقد سميت العورة بالسوء ، لأن كشفها أمر سيئ يسوء صاحبها ، ومستقبح مخل بالصفات الإنسانية الكريمة ، والآداب العامة ، والأخلاق الحميدة . التي تنبع من الشريعة الإسلامية ، وقد جاء الأمر بسترها تشريفاً وتكريماً لها ، لالخستها ودناءتها ، بل لأنها منشأ النوع الإنساني المكرم .

والشارع الحكيم بتشريعاته لم يترك ما يتعلق بها من أحكام وآداب للناس يصنعونها ، أو يتركونها ، حسب رغباتهم وأهوائهم ، بل انفراد سبحانه بتشريع هذه الأحكام ، حفاظاً عليها وتشريفاً لها ، وحتى لا يصيبها ما يصيب الناس من انحراف وتقلبات ومن تغيرات الأزمان . ولأنه سبحانه أعلم بالعباد من أنفسهم ، وأعلم بمصالحهم الدنيوية والأخروية بما يعود على الفرد والمجتمع بالخير من نقاء وصفاء للأخلاق والنفوس ، وطهارة للسلوك ، وحفظاً للأعراض من الدنس ، وصيانة للأنساب من الضياع ، إضافة إلى تكوين مجتمع نظيف ؛ لا تثار فيه الفرائز والشهوات في كل حين

(١) سورة الأعراف - آية (٢٢)

(٢) : انظر : التفسير الكبير للامام الفخر الرازي . ج ٧ ص ١٤ ج ١٤ ص ٤٩ . دار احياء التراث العربي بيروت . الطبعة الثالثة . والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، م ٤ ، ج ٧ ، ص ١٨١ ، دار احياء التراث العربي . بيروت .

بكشف العورات ، وإباحة ما هو محرم كالزنا وغيره .

وستر العورة والحفاظ عليها فطرة فطر الله الخلق عليها ، كما

هي شريعة شرعها الله لعباده ، تبعاً لما فيه مصالحهم .

وقبل معرفة تلك المصالح يجب تعريف العورة التي أمر الله

بسترها ، وحكم ذلك الستر جلوة وخلوة ، وكل ذلك سيتضح في التمهيد

إن شاء الله .

أولا : تعريف العورة

١ - العورة لغة :-

" العيب والنقص ، أو الشيء المستقبح وجمعها عورات . وعورات .

وهي مشتقة من العوار والعوار ، وهو العيب والنقص .

يقال : سلعة ذات عوار أي : ذات عيب . والعوراء : الكلمة

القبیحة ، أو الشيء المستقبح . والعوار : شين وقبح . والأعور : الرديء

من كل شيء ومنه عور العين . وكل عيب وخلل في شيء فهو : عورة . والعورة

هي : كل ما يستحي منه إذا ظهر وبدا " (١) .

وتطلق العورة بعدة إطلاقات :- (٢)

١ - تطلق العورة على الخلل في الثغر وغيره :-

كما في قوله تعالى : * إِنْ يَتَوَنَّا عَوْرَةً وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ * (٣) - أي

ممكنة للسراق لخلوها من الرجال ، كما أن العورة في الثغور وفي الحروب

خلل يتخوف القتل منه .

٢ - تطلق العورة على الساعة التي هي قَمَنٌ (٤) من ظهور العورة فيها :

وهي ثلاث ساعات : ساعة قبل صلاة الفجر ، وساعة عند نصف النهار ، وساعة

بعد العشاء الآخرة ، أمر الله سبحانه وتعالى الخدام والولدان أن لا يدخلوا

في هذه الساعات إلا باستئذان وتسليم . كما في قوله تعالى : * يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا لَسْتُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ يُحَاسِبُونَ * (٥)

(٢٠١) بتصرف : القاموس المحيط . للفيروز آبادي . مادة (عور) -

فصل العين - باب الراء . ج ٢ ، ص ٩٧ . ن عالم الكتب . بيروت .

لسان العرب . لابن منظور . مادة (عور) فصل العين - حرف الراء .

ج ٤ ، ص ٦١٥ ، (ن) : دار صادر ، بيروت .

ومختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي . مادة (عور) باب

العين . ص ٤٦١ . ن دار الكتاب العربي .

المصباح المنير . أحمد محمد الفيومي . مادة (عور) كتاب العين

ج ٢ ، ص ٥١٧ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية : (١٣) .

(٤) قَمَنٌ : بفتح الميم : أخليق وجدير . وحقيق أن يفعل هكذا ويجوز

بالكسر : قَمَنٌ . ولا يجمع ولا يؤنث .

انظر مختار الصحاح باب القاف . مادة قمن ، ص ٥٥٢ ، المصباح المنير .

كتاب القاف ، مادة قمن ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ
الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ * (١)

- ٣ - وتطلق العورة على كل ممكن للستر . وعورة الرجل والمرأة هي
سواءتهما . والنساء عورة ، جعلها عورة في نفسها لأنها إذا ظهرت يتوقع
الفساد من رؤيتها أو سماع كلامها لذلك يمكن أن تستر نفسها وتخفيها بجلباب
أو حجاب لئلا تكون سبب الفتنة والفساد والانحراف لامن العور بمعنى
القبح لعدم تحققه في الجميلة من النساء لميل النفوس إليها .
- ٤ - وتطلق العورة أيضا على كل أمر يستحيا منه : كما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم - احفظ عورتك إلا من زوجك ، أو ماملكت يمينك .
فقال السائل : فإذا كان أحدا خاليا ، قال : * فالله أحق أن يستحيا
منه (٢) . فعلى كل مكلف أن يستحي من العورة ، إذا ظهرت من الرجل والمرأة .
- ٥ - تطلق على ما يحرم النظر إليه . وذلك كالنظر إلى عورة الغير ،
وهو في غفلة أو في غير غفلة منه . والنظر إلى الأجنبية أو العكس .
- ٦ - وتطلق على ما يجب ستره في الصلاة ، وهي عند الرجل مابين السرة
والركبة ، أما المرأة فكلها عورة إلا وجهها .

- (١) سورة النور ، آية (٥٨) .
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الغسل . باب من اغتسل عريانا وحده
في الخلوة . معلقا ، ج ١ ، ص ٦١
والترمذي في سننه كتاب الأدب . باب ما جاء في حفظ العورة رقم ٢٧٦٩ ،
ج ٥ ، ص ٩٠ . وفي باب ما جاء في حفظ العورة . رقم ٢٧٩٤ ، ج ٥ ، ص ١٠٢
وقال أبو عيسى : هنا حديث حسن " تحقيق أحمد شاكر . ن : دار الباز
وأبو داود في سننه . كتاب الحمام ، باب ما جاء في التعري . رقم ٤٠١٧ ،
ج ٤ ، ص ٤٠ مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد . ن : دار الباز
وابن ماجه . كتاب النكاح . باب التستر عند الجماع . رقم ١٩٢٠ ، ج ١ ،
ص ٦١٨ . تحقيق محمد عبد الباقي . ن : المكتبة العلمية ، بيروت .
وأحمد في مسنده . ج ٥ ، ص ٣ ، ٤
والحاكم في مستدركه . كتاب اللباس . ج ٤ ، ص ١٧٦ - ١٨٠ ، وقال :
هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " ووافقه الذهبي . ن : دار الكتاب
العربي . بيروت والبيهقي في السنن . كتاب النكاح . باب ما تبدي
المرأة من زينتها للمذكورين في الآية من محارمها . ج ٧ ، ص ٩٤ ، ن :
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد . الهند . وحسنه
الألباني في ارواه الغليل . رقم : ١٨٠ .

٢ - العورة شرعا :-

عند البحث في كتب الفقهاء عن تعريف شرعي للعورة ، وجدتهم

يعرفونها بعدة تعريفات ، أذكر منها مايلي :-

عرفها الشيخ منصور البهوتي (١) في عدة مواضع مختلفة ، بأنها :-

سواة الإنسان وكل مايستحي منه .

أو أنها سواة الإنسان وكل مايستحي منه إذا نظر إليه (٢) .

وهكذا فإن التعريفين يفيدان معنى واحداً ، كما نص عليه فـي

شروحه حيث قال : إن سواة الإنسان هي قبله ودبره ، وكل مايستحي منه

إذا نظر إليه ، أي مايجب ستره في الصلاة أو ما يحرم النظر إليه .

وقد عرفها العيني (٣) من الأحناف بنفس التعريف الأول .

وهذه التعاريف غير مانعة من دخول الغير فيها ، وغير جامعة

لأفراد المعرف ، وذلك لأن :

فـي قوله سواة الإنسان ، تحديد للعورة ، يخرج ماعداها من باقي

الجسد من مسمى العورة كالفخذ ، وما بين السرة والعانة بالنسبة للرجل

والمرأة ، وباقي الجسد بالنسبة للمرأة ، إذا لم يستح صاحبها منها

وهذه الأعضاء تقريبا اتفق جمهور الفقهاء على أنها عورة ، كما سيأتي

بيانه في مكانه .

(١) شرح منتهى الإرادات . للشيخ منصور البهوتي ، ج ١ ، ص ١٤٠ ،

ن : عالم الكتب بيروت .

الروض المربع شرح الشيخ منصور البهوتي . الطبعة السابعة . عالم

الكتب بيروت ، ج ١ ، ص ٤٨ .

كشاف القناع شرح الشيخ منصور البهوتي . تاريخ الطبع ١٤٠٧ . عالم

الكتب بيروت ، ج ١ ، ص ٢٦٤ .

ذكرت هذه التعاريف في كتاب الصلاة فصل شروط الصلاة .

(٢) أيضا ممن ذكر التعريف الثاني : الشيخ مصطفى السيوطي الرحيباني

في : مطالب أولى النهي شرح غاية المنتهي ، منشورات المكتتب

الإسلامي ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٣) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري . لبدر الدين محمود أحمد العيني

دار إحياء التراث العربي ، ج ٤ ، ص ٧٥

إذن هذه تعاريف غير جامعة لأفراد المعرف لأنها تخرج بعض

الأعضاء التي تعد عورة ، ولا يستحي صاحبها منها من مسمى العورة

وقوله كل ما يستحي منه : هذا اللفظ لا يمنع دخول غير أفراد المعرف

في التعريف ، لأن هناك أفعالا يقوم بها الإنسان يستحي منها ، وهي ليست

من العورة كأن يستحي من أن يراه أحد عاري الرأس ولم يقل أحد —

أن الرأس ليست عورة عند الرجل ، كما هي عورة عند المرأة .

أو يكون مرتديا ثوبا قصيرا ، فيستحي أن يراه الآخرين ، —

أن الساق الظاهره ليست من العورة .

بالإضافة إلى أن الإنسان يستر جميع جسده ، لأنه عورة ، —

استحياء من الآخرين ، وذلك كالمرأة مع محارمها ، أو مع النساء المسلمات

والرجل مع محارمه ، أو الرجال المسلمين بعضهم مع بعض .

كما أن هناك عبارات يستحي الإنسان من قولها ، وهي ليست بعورة .

فالتعريف غير مانع من دخول الغير فيه .

وقد بحثت عن تعريف آخر في كتب الفقهاء ، فوجدت بعض علماء

الشافعية (١) يعرفونها بأنها :-

ما يجب ستره في الصلاة ، وما يحرم النظر إليه .

وقد ذهب إلى ذلك أيضا الشيخ أبو إسحاق الحنبلي (٢) والشيخ منصور

(١) انظر : نهاية المحتاج شرح المنهاج ، شمس الدين الرملي ، دار احياء التراث العربي بيروت ج ٢ ، ص ٥ ، الجمل على شرح المنهج . لذكريا الأنصاري . دار احياء التراث العربي بيروت ج ١ ، ص ٤٠٨ . حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب ، لعبد الله بن حجازي الشافعي . دار المعرفة بيروت ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

(٢) المبدع شرح المقنع لأبي إسحاق الحنبلي الطبعة الأولى عام ١٤٠١ هـ ، ج ١ ، ص ٣٦٠ . ن : المكتب الاسلامي .

(١)

البهوتي في كتابه .

إلا أن اضافة " في الصلاة " في التعريف ؛ تخرج مايجب ستـره خارج الصلاة كالوجه والكفين عند المرأة . مع العلم أنهما عورة عند بعض الفقهاء كالحنبلة (٢) .

وبذلك يتضح أن هذا التعريف أيضا غير جامع لأفراد المعرف .
وقولهم : مايحرم النظر إليه بعمومه يدخل ما ليس بعورة مما يحرم النظر إليه ، وليس بعورة في حد ذاته كالوجه والكفان من المرأة عند بعض الفقهاء كالحنفية (٣) فإنه يحرم النظر إليهما إذا خيف الفتنة ، وهما ليس بعورة في حد ذاتهما وكذلك عند بعض المالكية (٤) وغير مانع من دخول الغير فيه .

وأيضا مما يحرم النظر إليه ، وليس بعورة في حد ذاته ، كجسد ووجه الرجل الأرمـد عند بعض المذاهب .

هذا وقد عرفها الشيخ الباجوري (٥) بأنها مايجب ستـره ، ومايحرم نظره . ومايجب ستـره عن أعين الناظرين من جسد الإنسان ، يشمل مايجب ستـره في الصلاة ، وفي غيرها ، مما هو عورة سواء للرجل أو المرأة . ومايحرم نظره : يشمل باقي الجسد من الإنسان ، مما هو عورة يحرم النظر إليه ، كالنظر إلى الأجنبية .

(١) انظر : كشاغ القناع . ج ١ ، ص ٢٦٤

(٢) انظر: الانصاف لعلاء الدين المرادوي الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ، ج ١ ، ص ٤٥٢ - ٤٥٣ . تحقيق محمد حامد الفقي . ن دار إحياء التراث العربي .

(٣) انظر حاشية العلامة الطحاوي على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ١ ، ص ١٩١ .

(٤) انظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد المعزى ج ١ ، ص ٥٠٠ .

(٥) انظر حاشية الباجوري للشيخ إبراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم المعزى ، ج ١ ، ص ٢٣٨ . ن : دار المعرفة .

وقد كدت أرجح هذا التعريف ، إلا أنني بعد طول تأمل فيه ، وجدته يدخل أجزاء ليست من العورة عند بعض الفقهاء كالوجه والكفان من المرأة مع أنهم ليسوا من العورة عند بعض المذاهب ، إلا أنه يجب سترهم عن خوف الفتنة ، كما يحرم النظر إليهم وكذلك جسد الأمرد إن خيف منه الفتنة وجب ستره ، ويحرم نظره . ولأجل ذلك رأيت - والله أعلم بصحة ما رأيت - أن يكون تعريف العورة كالآتي :-

العورة شرعا هي : ما يجب ستره من الجسد ، ويحرم النظر إليه لذاته .

فاضافة كلمة (لذاته) تخرج ما يجب ستره ، ويحرم النظر إليه لسبب خارجي ، كخوف الفتنة ، وغير ذلك وبذلك يكون هذا التعريف جامعاً مانعاً .

ولقد فهمت من كتب الفقهاء ما يمكن تطبيق هذا التعريف على ما ذهب إليه المذاهب الأخرى في توضيح العورة . كالحنفية (١) ، والمالكية (٢) والظاهرية (٣) ، وبعض الشيعة (٤) ، من خلال حديثهم عن العورة وأحكامها في كتاب الصلاة ، فصل شروط الصلاة ، وفي كتاب النكاح . وفي كتاب الاستحسان بالنسبة للحنفية وذلك لأنني لم أجد فيما بلغني من كتبهم ، ولم أقع فيها على تعريف محدد للعورة . فهم يذكرون ما يتعلق بها من أحكام ، ويبينون حدودها دون ذكر تعريف شرعي محدد لها .

-
- (١) انظر : كتاب الأصل لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ج ٣ ، ص ٤٨ ، ٧٠ ، ن : دائرة المعارف العثمانية ١٠ : ١٢٨٦ هـ أو غيره من كتب الأحناف كالمبسوط للسرخسي وشرح فتح القدير لابن الهمام مع مافيه من شروح و رد المحتار على الدر المختار . وبدائع الصنائع وتبيين الحقائق للزيلعي وغيرها مما وُلّني .
- (٢) انظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد المغربي المعروف بالخطيب ، ج ١ ، ص ٦٧ وغيره من كتب المالكية كالخرشي وحاشية الدسوقي والفواكه الدواني وبلغة السالك وحاشية العدوي .
- (٣) انظر المحلى لعلي بن أحمد بن حزم . دار الآفار الجديدة ، ج ٣ ، ص ٢١٠ ، ج ١٠ ، ص ٣١ - ٣٢ .
- (٤) انظر البحر الزخار لأحمد بن يحيى المرتضى ، ج ١ ، ص ٢٢٦ ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ ، ن : مؤسسة الرسالة وغيرها من كتبهم .

حكم ستر العورة

إن حكم ستر العورة في حالتها الجلوة ، والخلوة ، يشمل الرجل والمرأة عموماً ، ولهذا كان لابد من بيان حكم الستر أولاً ، تمهيداً للدخول في أبواب بحث (أحكام النظر) ، لأن كل منهما مبني على الآخر ولأنه إذا وجب الستر حرم النظر .

الحالة الأولى : حكم ستر العورة (جلوة) :-

اتفق الفقهاء جميعاً على وجوب ستر العورة عن أعين الناظرين

إليها . وفيما يلي نصوصهم التي توضح ذلك ، وهي :-

من نصوص المالكية : ما ذكره الدسوقي في قوله :

" ونص المواق بن شاس : الستر واجب عن أعين الناس " (١) .

ومن فقهاء الحنفية ما ذكره ابن عابدين في كتابه .

: " ستر عورته ووجوبه عام ، ولو في الخلوة على الصحيح " (٢)

أي أن ستر العورة واجب في الخلوة ، والجلوة على الذكر والأنثى .

وكذلك أيضاً نصت الشافعية . فيقول الشيرازي :

" إن ستر العورة عن العيون واجب " (٣) .

ومن الحنابلة ما يقوله ابن قدامة :- " ستر العورة عن النظر

بما لا يصف البشرة واجب " (٤)

(١) حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٢١٢ . ن : دار الفكر

(٢) رد المحتار . ج ١ ، ص ٤٠٤ . ن : دار الفكر ، ط : ١٣٩٩هـ

(٣) المذهب . ج ١ ، ص ٧١ . ن : دار المعرفة . بيروت . ط : ١٣٧٩هـ

(٤) المغني والشرح الكبير . ج ١ ، ص ٦١٥ . ن : دار الكتاب العربي ،

ط : ١٣٩٢هـ

الأدلة

استدل الفقهاء على وجوب ستر العورة جلوة بما يلي :-

من السنة :-

أ - " عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : " قال : قلت : يا رسول الله عوراتنا مائتات منها ، وما نذكر ؟ ! قال : " احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو مملكت يمينك . قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ ! قال : " إن استطعت أن لا يراها أحد ، فلا يرينها . قلت : فإذا كان أحدنا خالياً ، قال : " فالله أحق أن يستحيا منه " (١) .

وجه الدلالة :-

هذا الحديث يدل دلالة واضحة على وجوب حفظ العورة ، وسترها عن أعين الناظرين . وذلك لأن الأمر بحفظ العورة يقتضي وجوب سترها ، والمراد بالحفظ الستر .

ب - عن المسور بن مخرمة قال : أقبلت بحجر ثقيل وعلى إزار خفيف ، قال فأنحل إزاري ومعني الحجر لم أستطع أن أضعه حتى بلغت به إلى موضعه فقال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إرجع إلى ثوبك فخذ ، ولا تمشوا عراة " (٢) .

(١) سبق تخريجه ، ص ٥ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في ، كتاب الحيض ، باب الاعتناء بحفظ العورة

ج ١ ، ص ١٨٤ .

وأخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الحمام ، باب ما جاء في التعري ،

ج ٤ ، ص ١٧٤ .

وجه الدلالة :-

قوله - صلى الله عليه وسلم - : " ارجع إلى ثوبك فخذ " أمر بأخذ الثوب ، الذى كان يرتديه ، فسقط منه ، ليستر به . والأمر يقتضي الوجوب مالم توجد قرينة تصرفه عن ذلك . ويدل هذا على أن أخذ الإزار والتستر به واجب وبالتالي فان ستر العورة أمر واجب كما قاله ابن حزم : (فصح أن أخذ الإزار فرض) (١) .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " ولا تمشوا عرا " نهى صريح عن التعري . والنهي يقتضي التحريم ، فيكون كشف العورة حرام وهذا دليل آخر على وجوب سترها . أكد ذلك النووي في قوله (ولا تمشوا عرا نهى تحريم) (٢) .

ج - " وعن أبي سعيد الخدري أنه قال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن اشتمال الصماء (٣) وأن يجتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء " (٥) .

وجه الدلالة :-

" معنى اشتمال الصماء " هو تجليل الجسد بثوب واحد أو إزار واحد وهو أن يردّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم اليسرى ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعاً .

-
- (١) المحلى . ج ٣ ، ص ٢١٢
 (٢) شرح صحيح مسلم . ج ٤ ، ص ٣٤ - ٣٥ .
 (٣) الصماء لغة : من الصمم وهو انسداد الأذن وثقل السمع . وانما قيل لاشتمال الشملة بالصماء ، لأنه اذا اشتمل بها سد على يديه ورجليه المنافذ كلها ، كأنها لاتصل الى شيء ، ولا يصل اليها شيء ، كالصخرة الصماء التي ليس فيها فرق ولا صدع . . . انظر لسان العرب . مادة (صمم) (فصل الصاد - حرف الميم) ، ج ٢
 (٤) معنى يجتبي : الاجتناب أن يقعد الانسان على اليثيه وينصب ساقيه ويجتبي عليهما بثوب أو نحوه أو بيده واسم العقده تسمى الحبوة .
 (٥) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الصلاة ، باب ما يستتر العورة ، ج ١ ، ص ٩٦ .

وذكر أبو عبيد أن الفقهاء يقولون : هو أن يشتمل بثوب واحد ويتغطى به ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه (١) .

وفي هذا الحديث نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن اشتغال الصماء ، لأنها تؤدي إلى كشف العورة ، والنهي عن كشف العورة يقتضي التحريم فإذا حرم كشفها وجب سترها .

د - " عن عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - يحدث أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان ينقل معهم الحجارة للكعبة ، وعليه إزاره ، فقال له العباس عمه : يا ابن أخي لو حلت إزارك ، فجعلته على منكبيك دون الحجارة . قال : فحله فجعله على منكبيه ، فسقط مغشياً عليه ، فما رأى بعد ذلك اليوم عريانا - صلى الله عليه وسلم - " (٢) .

ومحل الشاهد :-

" فسقط مغشياً عليه " وقوله " فما رأى بعد ذلك اليوم عريانا " فان سقوط النبي - صلى الله عليه وسلم - مغشياً عليه لانكشاف عورته - بعد أن حل إزاره - دليل على استقباح ظهورها لأعين الناظرين ، وشدة كراهته لانكشاف عورته ، وإنكاره لذلك بدلالة أنه لم ير عريانا بعد ذلك اليوم . وهذا يدل على تحريم كشف العورة ، ووجوب سترها .

- (١) انظر لسان العرب ، مادة (شمل) فصل الشين - حرف اللام ، ج ١٢ ، ص ٣٤٦ . مختار الصحاح مادة (شمل) باب الشين . ومادة (صمم) باب الصاد ، ص ٣٤٧ - ٣٧٠ . المصباح المنير . ج ١ ، ص ٣٢٣ ، ٣٤٨ . مادة (شمل) كتاب الشين ومادة (صمم) كتاب الصاد .
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه / كتاب الصلاة / باب كراهية التعري في الصلاة . ج ١ ، ص ٧٦ . وأخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الحيض / باب الاعتناء بحفظ العورة م ١ ، ج ١ ، ص ١٨٤ .

هـ - " عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال:

" اياكم والتعري ، فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرمواهم " .

قال أبو عيسى : (هذا حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه) (١) .

وجه الدلالة :-

في هذا الحديث تحذير من التعري في جميع الأحوال ، عدا حالة الغائط والجماع ، وذلك استحياءً ممن لا يفارقنا إلا في تلك الحالتين كالملائكة والجن . وهذا يدل على حرمة التعري لما فيه من التحذير ، الذي يؤدي إلى وجوب ستر العورة .

== قال العيني تعليقا على حديث عمر بن دينار :-

قال هذا حديث من مراسيل الصحابة - رضي الله عنهم - فان جابر لم يحضر القضية وهي حجة .

(عمدة القاري ، ج ٤ ، ص ٧١ . ن : دار إحياء التراث العربي) . وقال النووي في شرحه . تعليقا :-

هذا الحديث مرسل صحابي والعلماء من الطوائف متفقين على الاحتجاج بمرسل الصحابي .

(شرح صحيح مسلم ، ج ٤ ، ص ٣٣ ، ص ٣٤) . ن : دار إحياء التراث العربي وقال ابن قدامة :-

مراسيل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - مقبولة عند الجمهور . (روضة الناظر وجنة المناظر ، ص ٦٤) . الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت .

أخرجه الترمذي في سننه بشرح عارضة الأخوذي أبواب الأداب ، بسبب الاستتار عند الجماع ، ج ١٠ ، ص ٢٤١ . (١)

ثالثا : الإجماع :-

أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على وجوب ستر العورة عن العيون .

وممن ذكر الإجماع :-

الإمام النووي - وعمر بركات المكي - وابن رشد ، وأحمد بن

يحيى المرتضى .

وهذه نصوصهم الدالة على ذلك :-

يقول النووي (١) : " ستر العورة عن العيون واجب بالإجماع " .

ويقول عمر بركات المكي (٢) : " ستر العورة واجب بالإجماع " .

ويقول ابن رشد (٣) : " اتفق العلماء على أن ستر العورة فرض

باطلاقيه " .

ويقول أحمد المرتضى (٤) : " يجب ستر العورة المغلظة من غير

من له الوطاء اجماعا " .

رابعا : الأدلة العقلية :-

إن كشف العورة سبب للنظر الذي هو ذريعة للزنا ، وضياح للأنساب ،

فمن باب حفظ النسل والعرض ، وسدا للذريعة ، يحرم كشف العورة ، ويجب

سترها .

(١) المجموع . ج ٣ ، ص ١٦٥ . ن : دار الفكر

(٢) فيض الآله المالک . ج ١ ، ص ٩٥ .

(٣) بداية المجتهد . ج ١ ، ص ٨٢ . ن : دار الفكر

(٤) البحر الزخار . ج ٤ ، ص ٣٧٥ .

الخلاصة :-

مما تقدم من نصوص الفقهاء وأدلتهم من الكتاب والسنة والإجماع يتضح وجوب ستر العورة ، وحرمة كشفها لأعين الناظرين . لما في كشفها من قبح يسيء صاحبها ، كما قال بعض الفقهاء : سميت سوءاً ، لأن كشفها يسوء صاحبها ، وسميت عورة لقبح ظهورها ، وكشفها مخالفة للمروءة والحياء والعرف ، الذي نشأ عليه الناس . والفطرة التي جبل الله عليها خلقه . وينزل بالإنسان إلى مستوى الحيوان ، وإلى الجاهلية التي أبطلها الإسلام ، الذي كرم الإنسان ورفع من شأنه ، بأن أنزل الله لعباده لباساً يـواري سواتهم ويستر عوراتهم ، ويجملهم به .

الحالة الثانية : حكم ستر العورة خلوة :-

من المعلوم أن الإيمان بالله عقيدة المسلم التي يجب أن يتحلى بها ، ومن شعب الإيمان الحياء . كما قال - صلى الله عليه وسلم - :
 " الحياء من الإيمان " (١) وهو خلق يزكي النفس ، ويطهرها من الآثام ،
 ويمنعها من فعل القبائح ، ويردعها عن المنكر ، ويحشها على فعل
 الخير والبر . وهو يقوم الأخلاق ، ويهذب الأعمال ، ويحسن السلوك . فهو
 خلق ماتحلى به مسلم إلا رفعه . وأولى الحياء هو الحياء من الله
 - سبحانه وتعالى - : " فإله أحق أن يستحيا منه " (٢) .

ومن حياء المرء من الله ستر العورة ، حتى في حال الخلوة .

وقد تقدم ذكر العورة ، وحكم سترها عن أعين الناس طاعة لله
 ولرسوله ، واستحياؤه منه ، ومن خلائقه ، ولا بد من متابعة الحديث عن
 العورة ، وحكم سترها خلوة ، حين يؤمن النظر إليها من الناس ، حيث
 لا يراها إلا الله سبحانه وتعالى ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفى
 الصدور ، يرى عبده المستور ، كما يرى المكشوف ، لكن يراه متأدباً
 خيراً من أن يراه تاركاً للأدب .

فإنسان عندما يكون في خلوته قد يتساهل في كشف عورته حيث
 لا عين ترى ، ولا يوجد من ينظر إليه سوى الله سبحانه . فلا يحرص على
 سترها وحفظها ، كما يفعل ذلك أمام الآخرين .

(١) أخرجه البخاري ، كتاب الإيمان ، باب الحياء من الإيمان ، ج ١ ،

ص ١٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٥ .

ولكن حياءاً من الله ، وتأديباً أمامه سبحانه وتعالى ، وتكريماً
 لملائكته ، وللمخلوقات الأخرى التي ترى ولا ترى . تستر العورة في حالة
 الخلوة .

ولكن هل هذا الستر أمر واجب ، أم غير واجب ؟
 وهذا الأمر فيه وجهان :-

أحدهما :-

الوجوب : وهو أصح الوجهين عند كل من الشافعية والحنابلة
 والأحناف .

ثانيهما :-

عدم الوجوب : وهو قول المالكية ، والمرجوح عند الشافعية وأحد
 أقوال الحنابلة ، وقول للأحناف أيضاً .

وفيما يلي عرض لنصوص الفقهاء المثبتة لأرائهم ، وهي :-

نصوص أصحاب الوجه الأول :-

وهم القائلون بوجوب ستر العورة في حال الخلوة :-

أولا : الشافعية :-

قال النووي : " ستر العورة يجب وفي الخلوة على الأصح " (١) .
ويقول في موضع آخر : " ستر العورة عن العيون واجب بالإجماع ،
وأصح الوجهين وجوبه في الخلوة " (٢) .

من هذه النصوص يتضح أن ستر العورة في حال الخلوة عند الشافعية

فيه وجهان • وأصح الوجهين الوجوب •

كذلك نص على ذلك الشيخ زكريا الأنصاري (٣) ، والشيخ الشرقاوي (٤)

في حاشيته وغيرهم •

ثانيا : من نصوص الحنابلة :-

ما يذكره علاء الدين : " إن لم تكن حاجة فالصحيح من المذهب أنه

يحرم " (٥) قاله في وجوب ستر العورة وحرمة كشفها في كتاب الصلاة •

ويقول أبو اسحاق الحنبلي : " يجب سترها مطلقا حتى خلوة عن نظر

نفسه لأنه يحرم كشفهما خلوة بلا حاجة ، فيحرم نظرها ، لأنه استدانة

لكشفها المحرم وقال أبو المعالي : فهل يجب عن نفسه إذا خلا ؟ فيه وجهان :

أحدهما : يجب الستر عن الملائكة والجن " (٦) وهو الذي يهمني هنا - وهو

وجوب الستر في الخلوة - لأنه سيأتي ذكر الوجه الثاني في مكانه - •

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين • الطبعة الثانية عام ١٤٠٥ هـ ، ج ١ ، ص ٢٨٢ • ن : المكتب الاسلامي

(٢) المجموع شرح المذهب • للامام زكريا يحيى النووي • ج ٣ ، ص ١٦٦ •

(٣) انظر : الجمل على شرح المنهج • ج ١ ، ص ٤١٠ من : دار احياء التراث العربي

(٤) حاشية الشرقاوي • ج ١ ، ص ١٧٣ •

(٥) الإنصاف • ج ١ ، ص ٤٤٧ •

(٦) المبدع • ج ١ ، ص ٣٦٠ •

وقد ذكر الشيخ منصور البهوتي في عدة مواضع :-(١)

قال : " وحتى خلوة فيجب ستر العورة ، كما يجب لو كان بيــــن

الناس " .

وقال أيضا : " ويجب ستر العورة حتى خارجها - أي الصلاة - وحتى

في خلوة وحتى في ظلمة " .

وقال أيضا : " يجب سترها مطلقا حتى خلوة عن نظر نفسه .. " .

وقال في موضع آخر : " فيجب سترها حتى نفسه ، وخلوة ، وفي ظلمة

إذن هذه النصوص تثبت قول الحنابلة الراجح والأصح في وجوب ستر

العورة خلوة .

ثالثا : الحنفية :-

نص ابن عابدين على وجوب ستر العورة ، فقال :-

" وستر عورته ووجوبه عام ، ولو في الخلوة على الصحيح " (٣) .

أي أن الصحيح وجوب ستر العورة خلوة .

ويقول الشيخ الطحاوي :-

(" قوله ولو حكما " - أي ولو كان الستر حكما ، كستر المنفرد ،

لأنه عن حق الله تعالى ، وهو لا يخفى عليه شيء .

وأعلم أن الستر يشتمل على حق الله ، وحق العباد ، وهو وإن كان

يراعي في الجملة بسبب استتاره عنهم ، فحق الله تعالى ليس كذلك .

والستر وإن كان لافائدة منه بالنسبة إليه ، إلا أن فاعله يراه

متأديبا ، وتاركه مسيئا . وهذا الأدب واجب مراعاته عند القدرة عليه ..

ويقول " ستر عورته ووجوبه عام ولو في الخلوة على الصحيح إلا لغرض

صحيح " (١)

(١) انظر : كشف القناع . ج ١ ، ص ٢٦٥ ، شرح منتهى الإرادات . ج ١ ص ١٤١

(٢) رد المحتار على الدر المختار . ج ١ ، ص ٤٤٠ ن : دار الفكر . ط ١٣٩٩ هـ

(٣) حاشية العلامة الطحاوي على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في مذهب

الإمام أبي حنيفة النعمان . ج ١ ، ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

ثانيا : نصوص الفقهاء القائلين بعدم الوجوب :-

أي عدم وجوب ستر العورة في حال الخلوة ، ولكنه يكره كشفها
لغير حاجة ، ويستحب سترها .

وقد جاء ذلك في عدة نصوص من كتبهم وكانت كما يأتي :-

المالكية :-

قال سيدي خليل : " يستحب ستر العورة المغلظة في الخلوة ، ويكره
التجرد لغير حاجة " (١) .

وقال الشيخ الدسوقي : " وأما كشف السوأيتين وماقاريهما فـ في
الخلوة فمكروه " (٢) .

يتضح على ضوء هذين النصين أن كشف السوأيتين أي العورة المغلظة
في الخلوة جائز إلا أنه يكره ، ويستحب الستر . فالستر مندوب والكشف
مكروه .

والقول المرجوح عند الشافعية ذكره الشيرازي :

بقوله : " لا يجب الستر لأن المنع من الكشف للنظر وليس في الخلوة من
ينظر فلم يجب الستر " (٣) .

وقد سبق ذكر الصحيح فيكون هذا القول ضعيف نص على ذلك

النووي بقوله : " وأصح الوجهين وجوبه في الخلوة " وهذا يدل على أن
عدم وجوبه وجه ضعيف .

(١) سيدي خليل بشرح الخرشي . ج ١ ، ص ٢٤٨ . ن : دار صادر

(٢) حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٢١٥ . ن : دار الفکر

(٣) المذهب . ج ١ ، ص ٧١ .

وأحد الوجهين عند الحنابلة :-

نص عليه أبو إسحاق : بقوله :

" فهل يجب عن نفسه إذا خلا ؟ فيه وجهان ، أحدهما : يجب الستر

عن الملائكة والجن . والثاني : يجوز ^(١) فقوله يجوز يدل على عدم وجوب

الستر خلوة .

ومن أقوال الحنفية ما ينص عليه الزيلعي في قوله :-

" وعامتهم لم يشترطوا الستر عن نفسه ، لأنها ليست بعورة فـ

حق نفسه ، لأنه يحل له مسها ، والنظر إليها " (٢) .

ومن فقهاء الشيعة يقول الشيخ أحمد المرتضى :-

" ويكره كشف العورة في الخلوة لأجل الملائكة عليهم السلام " (٣) .

(١) المبدع . ج ١ / ص ٣٦٠ .

(٢) تبیین الحقائق . ج ١ ، ص ٩٥ . ن دار المعرفة .

(٣) انظر : البحر الزخار . ج ٤ ، ص ٣٧٦ .

الأدلة

أولا : أدلة القائلين بوجوب ستر العورة في الخلوة :-

وهو رأي جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة والأحناف .

وقد استدلوا بما يأتي :-

من السنة :-

١ - حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : يا رسول

الله عوراتنا مانأتي منها وما نذر ؟ قال : (إحتفظ عورتك إلا من زوجتك

أو ماملكت يمينك فقال : الرجل يكون مع الرجل . قال : إن استطعت

أن لا يراها أحد ، فأفعل قلت : الرجل يكون خاليا ؟ قال : فالله أحق

أن يستحيا منه " (١) .

وجه الدلالة :-

أ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : " إحتفظ عورتك " أمر يقتضي

الوجوب ، يدل على أن ستر العورة واجب مطلقا ، لأن عموم الأمر في الحديث

يستدعي حفظ العورة بسترها ، وعدم كشفها إلا على من استثناهم النص ، وهم

الزوجة وملك اليمين . وحالة الخلوة التي يجب فيها الستر ، تدخل تحت

عموم الأمر ، لما يعنيه إطلاق الأمر بالستر في جميع الأحوال والحالات

والأوقات ، عدا ما استثناه النص .

ب - يؤكد ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : " قلت والرجل

يكون خاليا . قال : فالله أحق أن يستحيا منه " فهو صريح الدلالة في

حفظ العورة وسترها حتى حال الخلوة .

(١) سبق تخريجه . أنظر ص ٥ .

و في اطلاق الأمر في أول الحديث بدون تقييد بوجود ناظر أو عدمه

وتعليل الحكم بالحياء من الله . دليل يوجب سترها مطلقا حتى في الخلوة .

٢ - عن عبد الله بن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

قال : " إياكم والتعري ، فإن معكم من لا يفاركم إلا عند الغائط ، وحين

يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرمهم " (١) .

وجه الدلالة :-

قوله : " وإياكم والتعري " فيه تحذير من العري مطلقا وهذا

التحذير يفيد أن كشف العورة حرام مطلقا في جميع الأحوال ، حتى حالة

الخلوة ، عدا ما استثنى النص وهو الغائط والجماع . وإذا كان كشفها

حرام ، كان سترها واجب في كلا الحالتين الخلوة والجلوة .

(١) أخرجه الترمذي في سننه أبواب الأداب / باب ما جاء في الاستتار

عند الجماع . رقم ٢٨٠٠ . ج ٥ ، ص ١٠٤ .

وذكره ابن الأثير الجزري في كتابه جامع الأصول في أحاديث الرسول .

ج ٦ ، ص ٢٩٨ . تحقيق محمد حامد الفقي . ن : دار احياء التراث

العربي ط : ١٤٠٤ هـ

ثانيا : أدلة القائلين بعدم الوجوب :-

استدل الفريق الثاني بما يأتي :-

أولا : " مارواه أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ، ينظر بعضهم إلى بعض وكان موسى يغتسل وحده . فقالوا والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه (آدر)^(١) فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ، ففر الحجر بثوبه ، فخرج موسى في إثره يقول : ثوبي يا حجر . حتى نظر بنو إسرائيل إلى موسى ، فقالوا : والله ما بموسى من بأس . وأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضربا " (٢) .

وجه الدلالة :-

قال العيني فيه :

الحديث فيه دليل على إباحة التعري في الخلوة للغسل وغيره بحيث يأمن أعين الناس " (٣) .

ثانيا : يروى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : بينا أيوب يغتسل عريانا ، فخر عليه جراد من ذهب ، فجعل أيوب يحتثي في ثوبه ، فناداه : رب يا أيوب ألم أكن أغنيك عما ترى؟ قال : بلى وعزتك ، ولكن لاغنى بي عن بركتك " (٤) .

(١) آدر : الأدرة : نفخة في الخصىة . والمأدور الذي ينفث صفاته ، فيقع قصبه في صفنه ، ولا ينفث الا من جانبه الأيسر ، وقيل : هو السذي يصيبه فتق في إحدى خصتيه . آدر والاسم . الأدرة بالضم . وخصية أدراة عظيمة بلا فتق . ورجل آدر بين الأدرة . (انظر: لسان العرب مادة (آدر) فصل الهمزة - حرف الراء . ج ٤ ، ص ١٥ ، القاموس المحيط مادة (آدر) فصل الهمزة باب الراء . ج ١ ، ص ٣٦٣

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه / كتاب الغسل / باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل . ج ١ ، ص ٧٣ بلفظه . وأخرجه مسلم في صحيحه / كتاب الطهارة ، باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة . ج ١ ، ص ١٨٣ .

(٣) عمدة القاري . ج ٣ ، ص ٢٣١ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الغسل ، باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل . ج ١ ، ص ٧٤ .

وجه الدلالة

هذا نص صريح في دلالة على أن نبي الله أيوب - عليه السلام -
 كان يغتسل عريانا . وهذا يدل على جواز التعري ، وكشف العورة - حال
 الإغتسال وفي الخلوة .
 وعتابه سبحانه له على جمع الجراد ، ولم يكن على الإغتسال
 عريانا مما يدل على جواز التعري في الخلوة .
 كما ذكر ذلك الشوكاني :-

" قال : قال ابن بطال وجه الدلالة من الحديث أن الله عاتبه
 على جمع الجراد ، ولم يعاتبه على الإغتسال عريانا ، فدل على جوازه " (١)

(١) نيل الأوطار للشوكاني . ج ١ ، ص ٣١٨ . ن : دار الفكر

مناقشة الأدلة

بعد الاطلاع على نصوص الفقهاء في حكم ستر العورة حالة الخلوة

وأدلة كلا الطرفين القائلين بالوجوب ، والقائلين بعدمه .

يمكن القول بما يأتي :-

إن القائلين بالوجوب استدلوا بحديث بهز بن حكيم وبقول ابن حجر

العسقلاني فيه : إن ظاهر الحديث يدل على أن التعري في الخلوة غير جائز

مطلقا . وكذلك باقي أدلتهم فظاهرها يدل على وجوب الستر حالة الخلوة .

وأما القائلون بعدم الوجوب فقد استدلوا على جوازه بقصة موسى

وأيوب عليهما السلام . ووجه الدلالة منه - على ما قاله ابن حجر نقلا عن

ابن بطال قال - انهما ممن أمرنا بالاعتداء به . وهذا إنما يأتي على

رأي من يقول : إن شرع من قبلنا شرع لنا .

وقد استدل القائلون بذلك من الأصوليين بما يأتي (١) :-

أولا : من القرآن الكريم :-

١ - قوله تعالى : * أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْدَهُ * (٢)

فأمره سبحانه وتعالى لرسوله بالاعتداء بهدي من قبله من الرسل وشرعهم

من هداهم فوجب عليه اتباعه . والأخذ بشرع من قبله .

٢ - قوله تعالى : * إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ * (٣)

وقوله تعالى : * شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا * (٤)

فدل على وجوب اتباعه لشرعية نوح عليه السلام .

(١) انظر في ذلك : روضة الناظر . ص ٨٢ ، ٨٣ المطبعة السلفية القاهرة ١٣٩٦ هـ

الاجكام اللامدي . ج ٤ ، ص ١٩٠ ن : دار الكتب العلمية . ط : ١٤٠٣ هـ

وفواتح الرحموت المطبوع مع المستصفى . ج ٢ ، ص ١٨٥ . ن : دار الكتب

العلمية . ط : ١٤٠٠ هـ

(٢) سورة الانعام - آية (٩٠)

(٣) سورة النساء ، آية (١٦٣) .

(٤) سورة الشورى ، آية (١٣) .

٣ - قوله تعالى : * ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ * (١)

فأله يأمر رسوله - عليه الصلاة والسلام - باتباع ملة ابراهيم عليه السلام -
والأمر للوجوب .

٤ - قوله تعالى : * إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا
الَّذِينَ اسْلَمُوا * (٢) .

والنبي محمد - عليه أفضل الصلاة والسلام - من جملة النبيين الذين
يجب عليهم الحكم بالتوراة وهي من شرع من قبلنا .

٥ - قوله تعالى : * وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ
هُمْ الْكَافِرُونَ * (٣) .

والشرائع السابقة مما أنزل الله على أنبيائه ورسله فوجب الحكم

بها " .

(١) سورة النحل ، آية : (١٢٣) .

(٢) سورة المائدة ، آية : (٤٤) .

ثانياً: من السنة :-

١ - عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أن اليهود جاؤوا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ماتجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ فقالوا : نفضحهم ، ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتُم ان فيها الرجم فأتوا بالتوراة، فنشروها ، فوضع أحدهم يده على آية الرجم ، فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك فرفع يده ، فإذا فيها آية الرجم : فقالوا : صدقت يا محمد ! فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرجما (٢) فهذا النبي - صلى الله عليه وسلم - يرجع إلى التوراة في رجم اليهودي . مما يدل على أن شرع من قبلنا شرع لنا .

٢ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وفيه يقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله - عز وجل - قال : * وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي * (٣) (٤) والآية فيها خطاب المولى لرسوله موسى - عليه السلام - فأمرنا بالقضاء لما كان في شرع موسى ، فيكون شرعه واجب الإتيان .

- (١) أنظر: فواتح الرحموت / مطبوع مع المستصفى . ج ٢ ، ص ١٨٥ ، الأحكام للآمدي . ج ٢ ، ص ١٩٤ ، روضة الناظر . ص ٨٣ .
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المناقب ، باب قوله تعالى : * يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وأن فريقاً منهم يكتمون الحق وهم يعلمون * ج ٢ ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .
- (٣) سورة طه آية (١٤) .
- (٤) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الصلاة ، باب من نام عن صلاة أو نسيها . ج ١ ، ص ٢٢٨ . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . رقم : ٦٩٧ ن : دار المكتبة العلميه .

٣ - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال قدم النبي -
 - صلى الله عليه وسلم - المدينة ، فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال:
 ما هذا ؟ قالوا هذا يوم صالح . هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم ،
 فصامه موسى قال فأنا أحق بموسى منكم ، فصامه وأمر بصيامه " (١) .
 فهذا ما صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وآله وأصحابه في
 صوم يوم عاشوراء حين أخبر أن يهودا يصومونه إقامة لسنة موسى عليه السلام
 وقال أنا أحق بهذا .

٤ - " عن أنس - رضي الله عنه - أن الربيع - وهي ابنة النضر
 كسرت شنية جارية ، فطلبوا الأرش ، وطلبوا العفو ، فأبوا . فأتوا النبي
 - صلى الله عليه وسلم - ، فأمرهم بالقصاص فقال أنس بن النضر : أتكسر
 شنية الربيع يارسول الله ، لا والذي بعثك بالحق لا تكسر شنيته فقَالَ :
 يا أنس كتاب الله القصاص فرضي ، القوم وعفوا . فقال النبي - صلى الله
 عليه وسلم - إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره زاد الفزاري عن
 حميد عن أنس : ثم رضي القوم ، وقبلوا الأرش " (٢)

فهذا قضاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في السن بالقصاص
 وليس في القرآن قصاص في السن إلا في قوله تعالى : * وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ * (٣)
 وهو نصلما جاء في التوراة . مما يثبت أن شرع من قبلنا شرع لنا ، فيجب
 الإلتباع .

-
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصيام ، باب صيام يوم عاشوراء
 ج ١ ، ٣٤١ .
 (٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلح ، باب الصلح في الديه .
 ج ٢ ، ص ١١٣ .
 وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب القسامة ، باب إثبات القصاص في
 الأسنان وما في معناها م ٣ ج ٥ ، ص ١٠٦ .
 (٣) المائدة ، آية (٤٥) .

ثالثا : من المعقول :-

" إن شرع من قبلنا حكم الله تعالى ، فيلزم المكلفين الذين وجدوا زمن الخطاب وبعده ، ما لم يظهر ناسخ يرفعه الحكم به " (١) .

ثم يقول الشوكاني (٢) وابن حجر العسقلاني (٣) نقلا عن ابن بطال:

" وجه الاستدلال بهذين الحديثين - أي حديث أيوب وموسى عليهما

السلام - السابقين - ممن أمر بالاعتداء به . أن النبي - صلى الله عليه

وسلم - قص القصتين ولم يتعقب شيئا منهما ، فدل على موافقتهما لشرعنا

والا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبينه " .

(١) أنظر : روضة الناظر . ص ٨٢ ، الأحكام للآمدي . ص ٤ ، ص ١٩٠ .

وفواتح الرحموت . ج ٢ ، ص ١٨٥ .

(٢) نيل الأوطار . ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٣) فتح الباري . ج ١ ، ص ٣٨٦ . ن : مكتبة الكليات الأزهرية . ط : ١٣٩٨هـ

أدلة القائلين أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا :-

وبعد التعرض لأقوال الأصوليين في أن : (شرع من قبلنا شرع لنا)

واستدلّ لهم بذلك من القرآن والسنة والمعقول لابد من ذكر ما استدل به

القائلون بأنه ليس بشرع لنا ، من الكتاب والسنة وهي كما يلي :-

أولا : من القرآن :-

" قوله تعالى : ﴿ الْكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ * (١)

فدل على أن كل نبي اختص بشريعة لم يشاركه فيها غيره .

ثانيا : من السنة :-

١ - عن جابر بن عبد الله الأنصاري - قال : قال رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي كان كل نبي

يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى كل أحمر وأسود واحلت لي الغنائم ولم تحل

لأحد قبلي وجعلت لي الأرض طيبة طهورا ومسجدا فأيما رجل أدركته الصلاة

صلى حيث كان ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر وأعطيت الشفاعة " (٢) .

محل الشاهد :-

قوله - صلى الله عليه وسلم - : " بعثت إلى الأحمر والأسود وكل

نبي بعث إلى قومه خاصة " . فدل على أن كل نبي يختص شرعه قومه ومشاركتنا

لهم تمنع الاختصاص .

(١) سورة المائدة ، آية (٤٨) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة . ج ٢ ، ص ٦٣

٢ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لما بعث معاذًا إلى اليمن قال : بم تحكم ؟ (١) فذكر الكتاب والسنة والاجتهاد ولم يذكر شرع من قبلنا وصوبه - صلى الله عليه وسلم - ولو كانت من مدارك الأحكام لم يجز العدول إلى الاجتهاد إلا بعد العجز عنها فإن قيل إندرجت التوراة والإنجيل تحت الكتاب فإنه إسم جنس يعم كل كتاب . قلنا : إطلاق إسم الكتاب لا يفهم منه المسلمون غير القرآن ، كيف ولم يعهد من معاذ تعلم شيء من هذه الكتب ولا الرجوع إليها .

٣ - " أنه لو كان النبي - عليه السلام - متعبدا بشريعة من قبله ، وكذلك أمته ، لكان تعلمها من فروض الكفايات . كالقرآن والأخبار ، ولوجب على النبي - عليه السلام - ، مراجعتها ، وأن لا يتوقف على نزول الوحي أحكام الوقائع التي لاخلو للشرائع الماضية عنها ، ولوجب أيضا على على الصحابة بعد النبي - عليه السلام - مراجعتها والبحث عنها ، والسؤال لناقليها عند حدوث الوقائع المختلف فيها فيما بينهم . كمسألة الجـد ، والعول ، وبيع أم الولد ، والمفوضة ، وحد الشرب ، وغير ذلك ، على نحو بحثهم على الأخبار النبوية في ذلك ، وحيث لم ينقل شيء من ذلك ، علم أن شريعة من تقدم غير متعبد بها لهم .

(١) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب الأقضية . باب اجتهاد الرأي في القضاء . رقم (٣٥٩٢) . ج ٣ ، ص ٣٠٣ .
وأخرجه البيهقي في سننه . كتاب آداب القاضي . باب ما يقضى به القاضي ويفتى به المفتي فإنه غير جائز له أن يقلد أحد من أهل دهره ولا أن يحكم أو يفتي بالاستحسان . ج ١ ، ص ١١٤ وذكر له عدة شواهد . ن : دار المعرفة . ط : ١٣٥٣ هـ

٤ - أنه لو كان متعبدا بإتباع شرع من قبله إما في الكل أو البعض لما نسب شيء من شرعنا إليه على التقدير الأول ولاكل الشرع إليه على التقدير الثاني ، كما لا ينسب شرعه عليه السلام إلى من هو متعبد بشرعه من أمته ، وهو خلاف إجماع المسلمين .

٥ - إجماع المسلمين على أن شريعة النبي - عليه السلام - ناسخة لشريعة من تقدم ، فلو كان متعبداً بها ، لكان مقررّاً لها ومخبراً عنها ، لانساختها ، ولا مشرعاً وهو محال . (١) .

(١) انظر : فواتح الرحموت . ج ٢ ، ص ١٨٥ . الأحكام للآمدي . ج ٤ ، ص ١٩٤ . روضة الناظر وجنة المناظر . ص ٨٣ .

مناقشة أدلة القائلين بالإتباع :- (١)

(وفي الإجابة على الآيات التي جاء فيها الأمر بإقتفاء الأنبياء السابقين ، والإقتداء بهم ، والسير على هديهم صلوات الله عليهم وسلامه وعلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

بأن ذلك الإقتفاء المأمور به المراد به التوحيد في العقائد ، والكلية الخمس : من حفظ الدين ، والعقل ، والنفس ، والنسب ، والمال ، وليس عاما ضرورة أن بعضها منسوخة البتة .

ثم إنه أمر بإتباع هدى جميعهم ، وما وصى به جملتهم ، وشراعتهم المختلفة من ناسخة منسوخة ، فيدل على أنه أراد الهدى المشترك ، لأن الملة عبارة عن أصل الدين بدليل قوله تعالى : * وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ * (٢) ولا يجوز تسفيه الأنبياء الذين خالفوا شريعة إبراهيم عليه السلام والهدى والنور أصل الدين والتوحيد .

وأجيب عن قوله تعالى : * إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ * (٣)

أنه لادلالة له على أنه موحى إليه بعين ما أوحى به إلى نوح والنبیین من بعده ، حتى يقال بإتباعه لشريعتهم ، بل غايته أنه أوحى إليه ، كما أوحى إلى غيره من النبیین قطعاً . لاستبعاد ذلك وإنكاره . وبتقدير أن يكون المراد به ، أنه أوحى إليه بما أوحى به إلى غيره من النبیین فغايته أنه أوحى إليه بمثل شريعة من قبله ، بوحى مبتدئ لا بطريق الإتباع لغيره .

(١) انظر المراجع السابقة

(٢) سورة البقرة - آية (١٣٠)

(٣) سورة النساء - آية (١٦٣)

(١) وأجيب : عن قوله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ﴾ *

أن المراد من الدين إنما هو أصله التوحيد ، لاما أندرس من شريعته ولهذا لم ينقل عن النبي عليه السلام البحث عن شريعة نوح . وذلك مع أن التعبد بها في حقه ممتنع ، وخص نوح بالذكر مع اشتراك جميع الأنبياء في الوصية بالتوحيد ، تشريفا له وتكريما . كما خص روح عيسى بالاضافة إليه ، والمؤمنين بلفظ العباد .

وأجيب : عن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ

(٢)

إِبْرَاهِيمَ ﴾ *

أن المراد بلفظ الملة إنما هو أصول التوحيد ، وإجلال الله بالعبادة دون الفروع الشرعية ، ويدل على ذلك أربعة أوجه :-

١ - أن لفظ الملة لا يطلق على الفروع الشرعية بدليل أنه لا يقال ملة

الشافعي ، وملة أبي حنيفة ، لمذهبيهما في الفروع الشرعية .

٢ - أنه قال عقيب ذلك ﴿ مَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٣) ذكر ذلك في مقابلة

الدين ، ومقابل الشرك إنما هو التوحيد .

(٤)

٣ - أنه قال : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ * ولو

كان المراد الأحكام الفرعية لكان من خالفه فيها من الأنبياء

سفيها ، وهو محال .

٤ - أنه لو كان المراد من الدين فروع الشريعة لوجب على النبي

عليه السلام ، البحث عنها ، لكونه مأمورا بها ، وذلك مع كون

إندراسها ممتنع .

(١) سورة الشورى آية (١٣)

(٢) ، (٣) سورة النحل آية (٢٣)

(٤) سورة البقرة آية (١٣٠)

ثم وإن سلمنا أن المراد بالملة الفروع الشرعية ، غير أنه إنما
وجب عليه إتباعها بما أوحى . ولهذا قال : * ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ *

أجيب عن :

قوله تعالى : * إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ * إلى قوله * يَحْكُمُ بِهَا
النَّبِيُّونَ * صيغة اخبار لاصيغة أمر ، وذلك لا يدل على وجوب إتباعها .

وبتقدير أن يكون ذلك أمراً ، فيجب حمله على ما هو مشترك الوجوب
بين جميع الأنبياء . وهو التوحيد دون الفروع الشرعية المختلف فيها
فيما بينهم ، لإمكان تنزيل لفظ النبيين على عمومهم ، بخلاف التنزيل
على الفروع الشرعية . كيف وإن هذه الآيات متعارضة ، والعمل لجميعها
ممتنع ، وليس العمل بالبعض أولى من البعض .

وأجيب عن قوله تعالى : * أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده *
أنه إنما أمره بإتباع هدى مضاف إلى جميعهم ، مشترك بينهم دون ما وقع
به الخلاف فيما بينهم ، والناسخ والمنسوخ منه لاستحالة إتباعه وإمتثاله .
والهدى المشترك فيما بينهم إنما هو التوحيد ، والأدلة العقلية الهادية
إليه ، وليس ذلك من شرعهم في شيء . ولهذا قال * فبهداهم اقتده * ولم
يقُلْ بهم .

وبتقدير أن يكون المراد من الهدى المشترك ما اتفقوا فيه من
الشرائع دون ما اختلفوا فيه في إتباعه له ، إنما كان بوحى إليه ، وأمر
مجدد ، لا أنه بطريق الاقتداء بهم .

الجواب على الخبير :-

١ - رجوع النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى التوراة - في رجم اليهودية . إنما كان لإظهار صدقه فيما كان قد أخبر به من أن الرجم مذكور في التوراة ، وإنكار اليهود ذلك ، لا لأن يستفيد حكم الرجم منها وكذلك فإنه لم يرجع إليها فيما سوى ذلك .

٢ - أنه لم يذكر الخطاب مع موسى لكونه موجباً لقضاء الصلاة عند النوم والنسيان ، وإنما أوجب ذلك بما أوحى إليه ، ونبه على أن أمته مأمورة بذلك كما أمر موسى عليه السلام .

٣ - وأجيب عن القصص في السن : أن كتابنا مشتمل عليه في قوله تعالى : * فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ * (١) وهو عام في السن وغيره .

٤ - الإجابة عن الدليل العقلي :-

جاء الإجماع على أن شريعتنا ناسخة للشرائع التي قبلنا ، والتعبد بالمنسوخ حرام .

رد عليه : بأنها ناسخة لبعضها ، لما خالفها من الأحكام ، لا مطلقاً لجميعها . حتى لا يكون الكل حجة كالقصص ، وحد الزنا ، وغيرهما . فإنها ثابتة غير منسوخة .

أجيب : أن شريعتنا ناسخة للشرائع السالفة يفهم منه أمران :-

أحدهما : رفع أحكامها "فما لم يثبت رفعه من تلك الأحكام بشرعه ضرورة استمراره فلا يكون ناسخاً له .

الثاني : أنه غير متعبد بها . ولا يلزم من مخالفة دلالة الدليل على

أحد مدلوليه مخالفته بالنظر إلى المدلول الآخر .

مناقشة القائلين بالمنع :-

١ - أجاب عن الآية :-

أن المشاركة في بعض الشريعة لاتمنع نسبتها بكمالها إلى المبعوث
نظراً إلى الأكثر .

٢ - الدليل الثاني والثالث :-

يندفعان بكون الشريعة الأولى لم تثبت بطريق موثوق به بل قد أخبر
الله بتحريف أهلها وتبديلهم فلذلك أنكر النبي - صلى الله عليه وسلم -
على عمر مسكه كتاب التوراة وقراءته فيه .

٣ - حديث معاذ :-

لم يتعرض معاذ لذكر التوراة والإنجيل إكتفاءً منه بآيات فـي
الكتاب تدل على إتياعهما ، ولأن إسم الكتاب يدخل تحته التوراة والإنجيل
لكونهما من الكتب المنزلة .

٤ - قالوا : لانسلم أن تعلم ما قيل بالتعبد به من الشرائع ليس

من فروض الكفايات ، ولانسلم عدم مراجعة ، النبي عليه السلام لها .
ولهذا نقل عنه مراجعة التوراة في مسألة الرجم .

ومالم يراجع فيه شرع من تقدم ، اما لأن تلك الشرائع لم تكن
مبينة له ، أو لأنه ماكان متعبداً بإتباع الشريعة السالفة إلا بطريق الوحي
ولم يوح إليه به .

وأما عدم بحث الصحابة عنها ، فإنما كان لأن ماتواثر منها كان
معلوماً لهم وغير محتاج إلى بحث عنه وماكان منها منقولاً على لسان الأحاد
من الكفار لم يكونوا متعبدين به .

- ٥ - إنما ينسب إليه ما كان متعبداً به من الشرائع بأنه من شرعه بطريق التجوز لكونه معلوماً لنا بواسطته وإن لم يكن هو الشارع له .
- ٦ - الدليل السادس : مسلم به لأن ما كان من شرعه مخالفاً لشرع من تقدم فهو ناسخ له ، ومالم يكن من شرعه بل هو متعبد فيه بإتباع شرع من تقدم ، فلا .
- ولهذا فإنه لا يوصف شرعه بأنه ناسخ لبعض ما كان مشروعاً قبله كوجوب الإيمان وتحريم الكفران والزنى والقتل والسرقة وغير ذلك مما شرعنا فيه موافق لشرع من تقدم .

الراجع في قول شرع من قبلنا :-

أن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام ومن بعده صحابته رضوان الله عليهم . لم يكونوا متعبدون بشرع من تقدم من الرسل السابقين والشرائع السابقة إلا بوحي مجدد .

فالواجب الرجوع إلى ما ثبت منها بشرعنا كآية القصاص والرجم ونحوهما وهو ما تضمنه كتابنا وسنتنا . فيكون منهما فلا يجوز العدول إلى (١)

الإجتهد مع وجوده .

(١) كل هذه المناقشات وردت في : فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، والأحكام للامدى ، ج ٤ ، ص ١٩٤ ، روضة الناظر وجنة المناظر ، ص ٨٣ .

الترجيح :-

إن القائلين بعدم وجوب الستر أدلتهم كانت تدل على التعري في حالة الغسل وهي حالة تستلزم التعري . وهذا مايقوله كلا الفريقين ، لأن حالة الغسل من الحاجة التي تستلزم التعري ، ولأمانع من ذلك لأن الغسل والتنظيف والطهارة والتغوط والجماع كلها حاجات يلزم التعري فيها . ولم يقل أحد بغير ذلك ، إلا مع الاختلاف في الكراهة والاستحباب عند البعض .

وقد استدل القائلون بالوجوب على ذلك بظاهر النصوص الصريحة في دلالتها على وجوب التستر حالة الخلوة ، وهو الأرجح ، لما في ذلك من حفظ حق الله سبحانه وتعالى ، الذي هو أولى من حق العباد في التأدب أمامه ، والاستحياء منه سبحانه بستر العورة في حالة الخلوة ، مع العلم أنه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، فهو يرى المستور كما يرى المكشوف ، ولكن من الحياء ، الذي يجب أن يتحلى به كل شخص ، والآداب العامة التي يحثنا عليها ديننا الحنيف أن نستتر أمام الله سبحانه وتعالى ، ثم أمام المخلوقات الأخرى من ملائكة وجن التي لا ترى بالعين المجردة ، كما أن حالة الستر في الخلوة مظهر من مظاهر تقوى الله سبحانه وتعالى في السر والعلن التي لا بد للمرء أن يتحلى بها .

ومادام قد وجد النص الصريح على ذلك في السنة المطهرة ، فالأخذ به أولى من الأخذ بشرع من قبلنا لما في ذلك من الاختلاف وعدم وجود الإجماع على الأخذ به ، كما هو موجود في السنة الصحيحة . فهي يجب الأخذ بها بالإجماع .

إذن ترجيح وجوب الستر في الخلوة أولى مع جواز الكشف لأي غرض
كالإغتسال كما في قصتي موسى وأيوب عليهما السلام . أو التغوط أو الجماع
وما إلى ذلك مما دلت عليه الأحاديث الصحيحة على جواز كشفها في تلك
الحالات ، لأنها من الحالات التي تستدعي الكشف ، رفعا للحرج والضييق عن
الناس ، وتيسيرا على عباد الله أجمعين .

حدود العورة الواجب سترها خلوة :-

بعد ترجيح قول القائلين بوجوب الستر في الخلوة ، لابد من بيان حدود العورة ، التي يرى الفقهاء سترها فعلاً للضيقة والحرارة الذي قد يسببه الستر بدون تحديد .

وكما هو معروف وسيأتي بيانه - أن عورة الرجل تختلف عن عورة المرأة أمام الناظرين فكذلك في حالة الخلوة . لذلك لابد من بيان الإثنين .

أولاً : عورة الرجل في الخلوة :-

فعورة الرجل في الخلوة ينص عليها بعض الفقهاء أنها السوأتان فقط . وممن قال بذلك :-

من الشافعية قليوبي :-

يقول : " وعورة الرجل في الخلوة فسوأتاه " (١) .

وقال الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلوة السوأتان فقط

من الرجل " . (٢)

ومن المالكية :-

يقول الشيخ الدسوقي :-

" قيل أن العورة التي يندب سترها في الخلوة العورة المغلظة

وهي السوأتان بالنسبة للرجل " (٣)

ويقول الخرشي :-

" يستحب ستر العورة المغلظة في الخلوة " (٤) وهي من الرجل السوأتان

(١) انظر قليوبي وعميرة . ج ١ ، ص ١٧٦ .

(٢) المنهاج شرح نهاية المحتاج . ج ٢ ، ص ٤ . الجمل على شرح المنهاج

ج ١ ، ص ٤٠٨ ، المنهاج مع شرح الجمع .

(٣) انظر حاشية الدسوقي . ج ١ ، ص ٢١٦ .

(٤) انظر مختصر سيدي خليل بشرح الخرشي . ج ١ ، ص ٢٤٨ .

أما الأحناف :

فيقولون أن عورة الرجل من الركبة إلى السرة .

كما يقول ابن عابدين :-

" ثم إن الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة ،

هو ما بين السرة والركبة فقط " (١)

ثانياً: وأما عورة المرأة في الخلوة :-

فقد حددها بعض الفقهاء : بأنها من السرة إلى الركبة .

وممن ذكر ذلك الرملي نقلاً عن الزركشي .

يقول : " والعورة التي يجب سترها في الخلوة ما بين السرة والركبة " (٢)

هذا القول عام يشمل الرجل والمرأة .

ويقول الشيخ زكريا الأنصاري :-

" والعورة التي يجب سترها في الخلوة ما بين السرة والركبة من

المرأة " (٣) أما في هذا النص ففيه تعيين لعورة المرأة الواجب سترها

خلوة عند الشافعية .

ومن الأحناف ابن عابدين يقول :-

إن الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة هو

ما بين السرة والركبة فقط ، حتى إن المرأة لا يجب عليها ستر ماعدا ذلك

وإن كان عورة " (٤) أي لا يجب عليها ستر ماعدا ما بين السرة والركبة في

خلوتها وإن كان عورة أمام الآخرين وفي الصلاة . فيجوز لها كشف عدا ذلك

في الخلوة ، ويجب ستر ما بين السرة والركبة خلوة بالنسبة للمرأة .

(١) رد المحتار على الدر المختار . ج ١ ، ص ٤٠٤ .

(٢) انظر نهاية المحتاج . ج ٢ ، ص ٤٤ .

(٣) انظر الجمل على شرح المنهج . ج ١ ، ص ٤٠٨ .

الحكمة من مشروعية ستر العورة هي :-

إن ستر العورة فطرة فطر الله عليها عباده ذكوراً وإناثاً، وشريعة أنزلها الله للبشرية ، وقدرهم على تنفيذها بما سخر لهم من النعم .
وتزكية للنفس الإنسانية ، وتطهيراً لها من الوقوع في الآثام . ووسيلة من وسائل حفظ الفروج ، من كل ما هو محرم من الفواحش مظهر منها وما بطن .
وفي هذا تحقيق لسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة ، التي تتوقف على تطبيق شرع الله ونظامه القائم على أساس من الأخلاق الإسلامية ، التي تحقق الإنسانية في الإنسان ، وتحميها من التدهور إلى عرف البهائم .

أما الحكمة الحقيقية في ستر العورة ، فهي إقامة مجتمع نظيف لا تثار فيه الشهوات في كل حين ، ومن أهم أسباب هذه الإشارة هو التعري ، الذي يهيج الغرائز الفطرية التي نظمها الشريعة الإسلامية ، منعاً لها من الهبوط في درك الفساد والانحلال الخلقي ، الذي يسبب الخراب والدمار الأخلاقي .

وبالتالي ينعكس كل هذا على المجتمع الإسلامي، فتنهيار أركانه ودعائمه وقواعده وتهوي به إلى الحضيض .

كما أن في النهي عن العري دعوة للمحافظة على الأعراض ، كي لا تشيع الفاحشة المحرمة ، وتفسد الأخلاق ، وتضيع الأنساب ، وتموت النخوة والرجولة بين الناس . وستر العورة أمر ضروري لحفظ النسل والعرض ، وحفظ الإنسان نفسه بدوام بقاءه . ويجد من فتح أبواب الرذيلة ونوافذها للشيطان التي يستغلها لتدمير الإنسان ، وذلك لأن فاحشة الزنى من أخطر الفواحش ، وأكثرها ضرراً بالهيئة الاجتماعية وبداية كل هذا تكمن في النظر ومن أهم أسبابه كشف العورات ، فغض البصر واجب ، والزنى حرام ، والإنسان

مأمور بشرع الله بأداء الواجب في ستر العورة ، وغض البصر • ومنهي عن الحرام وهو النظر لما هو محرم كالعورات •

وقد يتعذر غض البصر أمام كشف العورة ، فالواجب الأول ستر العورة ثم غض البصر ، مما يتوقف عليه حفظ الفروج من النظر إليها •

إن من أهداف الإسلام بناء الإنسان الفاضل ذي الأخلاق الإسلامية الحميدة وإقامة مجتمع نظيف • وتطهيره من أدران الفاحشة ، ومن التردي في بؤرة الفساد ، وتجنبه أسباب الاغراء والغواية حفاظاً على الفطرة البشرية ، كي تبقى سليمة عميقة بين الجنسين الذكر والأنثى • دون إثارة مصطنعة ، وتصريفها في موضعها المأمون النظيف الذي شرعه الله لها وهو النكاح وملك اليمين •

« وستر العورة أمر حاجي في الصلاة ، وتحسيني في حفظ العقل ومكمل لحفظ المال • بينما المصلحة الغالبة ، والراجحة ، من ستر العورة هي حفظ النسل والعرض والأنساب من الضياع » (١)

بالإضافة إلى أن التأدب أمام الله سبحانه وتعالى ، والاستحياء منه بمخافته وتقواه في السر والعلن ، بالتزين أمامه سبحانه وأمام باقي المخلوقات من ملائكة وإنس وجن بلباس يستر العورة ، وكما أنه لباس للستر فهو زينة يتجمل به الإنسان ، لأن كشف العورة أمر قبيح ، يذهب الحياء والمروءة ، ويجلب الحزن والهم •

إذن في سترها جمال وكمال يتحلى به المرء ، سواء أكان معنوياً كالحياء والمروءة والأخلاق الحميدة والآداب • أو حسي كالظهور بمظهر جميل حسن يحبه الله ، ثم الناس ، وهو من أفضل ما يتحلى به الإنسان • ونعمة كبرى أمتن الله بها علي عباده. وشرعها لهم •

(١) الموافقات للشاطبي ، ج ٢ ، ص ٨ •

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	الشكر والتقدير
	المقدمة
١	التمهيد
٤	تعريف العورة
٤	تعريف العورة لغة
٦	تعريف العورة شرعا
١٠	حكم ستر العورة
١٠	حكم ستر العورة جلوة
١١	الادلة
١٧	حكم ستر العورة خلوة
٢٣	الادلة
٢٧	مناقشة الادلة
٤١	الترجيح
٤٣	حدود العورة الواجب سترها خلوة
٤٥	الحكمة من مشروعية ستر العورة
	<u>الباب الاول</u>
٤٧	<u>حكم النظر الى عورة الرجل</u>
	الفصل الاول :
٥٠	حكم نظر الرجال الى عورة الرجل

رقم الصفحة	الموضوع
٥٦	الادلة
٧٢	مناقشة الادلة
	الفصل الثاني :
٩٢	حكم نظر المرأة الى عورة الرجل
	المبحث الاول :
٩٣	حكم نظر المرأة الى عورة الرجل الاجنبي
١٠٠	الادلة
١٠٧	مناقشة الادلة
	المبحث الثاني :
١١٣	حكم نظر المرأة المحرم الى عورة الرجل
	<u>الباب الثاني</u>
١١٦	حكم النظر الى عورة المرأة
	الفصل الاول :
١١٩	حكم النظر بين النساء
	المبحث الاول :
١٢٢	حكم نظر المرأة المسلمة لمتلها
١٢٦	حدود عورة المسلمة مع متلها

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٥	الادلة
١٣٨	مناقشة الادلة والترجيح .
	<u>المبحث الثاني :</u>
١٤٠	حكم نظر المرأة الغير مسلمة الى عورة المسلمة .
١٤٨	الادلة .
١٥٢	الراى الراجح .
	<u>الفصل الثاني :</u>
١٥٣	حكم نظر الرجل الى عورة المرأة
	<u>المبحث الاول :</u>
١٥٦	حكم نظـر المحـارم
	<u>المسألة الاولى:</u>
١٥٧	جواز نظر المحارم
١٥٩	الادلة
	<u>المسألة الثانية :</u>
١٦٦	ما يجوز النظر اليه من المحارم .
١٧١	الادلة .

رقم الصفحة	الموضوع
	المبحث الثاني :
١٨١	حكم نظر الخاطب الى المخطوبة
	<u>المسألة الأولى :</u> الاتفاقية
١٨٤	الاتفاق على جواز النظر للخطب
١٨٨	الأدلة
	<u>المسألة الثانية :</u> الخلافية
١٩٥	وهي الاختلاف في مواضع النظر
٢٠٢	الأدلة
٢١٠	مناقشة الأدلة
	<u>المسألة الثالثة :</u>
-	الشروط المعتبرة عند البعض في اباحه
٢١٤	النظر للمخطوبة ..
٢١٥	القسم الاول منها : الشروط المتفق عليها .
٢٣١	القسم الثاني منها : الشروط المختلف فيها .
	<u>المبحث الثالث :</u>
٢٣٩	حكم نظر الرجل الأجنبي الى المرأة .
٢٤٧	أدلة الفريق الاول من الكتــــــــــــــــاب .
٢٧٠	أدلة الفريق الاول من الســــــــــــــــنة .
٢٨٦	أدلة الفريق الاول من الاثــــــــــــــــر .

رقم الصفحة	الموضوع
٢٩١	أدلة الفريق الثاني من الكتاب
٣٠٢	أدلة الفريق الثاني من السنن
٣٠٩	مناقشة الأدلة والترجيح
	<u>المبحث الرابع :</u>
٣٣١	حكم نظر غير اولى الاربعة من الرجال الى عورة المرأة
٣٤١	• الأدلة
٣٤٤	• مناقشة الأدلة
٣٤٦	• الترجيح
	<u>المبحث الخامس :</u>
٣٤٨	حكم النظر الى العجوز ومن لاتشتهي •
٣٥٣	• الأدلة
٣٥٩	• مناقشة الأدلة
٣٦٠	• الترجيح
	<u>المبحث السادس :</u>
٣٦٢	•• حكم نظر الرقيق الى عورة سيده
٣٧٤	• الأدلة
٣٨٤	• مناقشة الأدلة
	<u>الباب الثالث</u>
٣٩٠	فيما يشترك فيه الرجل والمرأة من احكام النظر
	<u>الفصل الاول :</u>
٣٩٢	حكم نظر الشخص لعورة نفسه

الموضوع	رقم الصفحة
عرض الأدلة .	٣٩٧
<u>الفصل الثاني :</u>	
حكم النظر بشهوة لغير الزوجين وملك اليمين .	٤٠٠
الأدلة .	٤٠٤
<u>الفصل الثالث :</u>	
حكم النظر بين الزوجين .	٤٠٩
الأدلة .	٤١٥
<u>الفصل الرابع :</u>	
حكم النظر بين الصغار والكبار .	٤٢٣
<u>المبحث الأول :</u>	
حكم نظر الكبار لما هو عورة من الصغار .	٤٢٦
الأدلة .	٤٣١
المناقشة والترجيح .	٤٣٦
<u>المبحث الثاني :</u>	
حكم نظر الصغار للكبار .	٤٣٨
الأدلة .	٤٤٣
أدلة حكم الطفل المميز ذي الشهوة	٤٤٧
المناقشة والترجيح .	٤٥٠

رقم الصفحة	الموضوع
	<u>الفصل الخامس :</u>
٤٥٣	احكام النظر عند الضرورات .
	<u>المبحث الاول :</u>
٤٥٦	حكم النظر للضرورة في حال الحيضة .
٤٦٩	الادلة على جواز النظر للضرورة .
	<u>المبحث الثاني :</u>
٤٧٢	حكم النظر للضرورة في حال الوفاة
٤٨٠	الادلة .
	<u>الباب الرابع</u>
٤٨٤	في آثار النظر
	<u>الفصل الاول :</u>
٤٨٧	آثار النظر في العبادات .
	<u>المبحث الاول :</u>
٤٨٩	آثار النظر في الطهارة .
	<u>المسألة الاولى :</u>
٤٩١	- أثر النظر في ايجاب الوضوء .

رقم الصفحة	الموضوع
٤٩١	- تعريف الموضوع
٤٩٢	- دليل مشروعيته .
٤٩٥	- تعريف المسمى .
٤٩٦	- حكم المسمى .
٥٠٠	- الأدلة .
	<u>المسألة الثانية :</u>
٥٠٦	- أثر النظر في إيجاب الغسل .
٥٠٦	- تعريف الغسل .
٥٠٦	- الأصل في مشروعية .
٥٠٩	- تعريف المسمى .
٥١٠	- خصائص .
	<u>الحالة الأولى :</u>
-	وهي خروجه مباشرة عقب النظر بشهوة وجوب
٥١٣	الغسل فيها ..
٥١٧	- الأدلة .
	<u>الحالة الثانية :</u>
-	وهي إذا تأخر خروج المني عن سبب النظر فيخرج
٥٢١	بغير شهوة .

الموضوع	رقم الصفحة
أدلة الفريق الاول القائلين بوجوب الغسل	٥٢٦
أدلة الفريق الثاني القائلين بعدم وجوب الغسل	٥٢٩
مناقشة الأدلة	٥٣٢
<u>المسألة الثالثة :</u>	
آثر النظر في وجوب تطهير الثوب - البدن - المكان	٥٣٦
الأدلة .	٥٤٥
مناقشة أدلة القولين .	٥٦٣
الترجيح	٥٨٧
<u>المبحث الثاني :</u>	
آثر النظر في الصلاة .	٥٩١
آثر الانكشاف اليسير للعورة أثناء الصلاة .	٥٩٦
الأدلة .	٥٩٩
آثر النظر للعورة أثناء الصلاة .	٦٠١
الأدلة .	٦٠٨
مناقشة الأدلة والترجيح .	٦١١
<u>المبحث الثالث :</u>	
آثر النظر في الصيام - تعريف الصيام -	٦١٣
حكم الصيام	٦١٤
أدلة مشروعية الصيام	٦١٥
النظر الذي لا يتبعه انزال في نهار رمضان .	٦٢١

رقم الصفحة	الموضوع
٦٢٢	أثر النظر من منع الانزال في نهار رمضان .
٦٣٠	الأدلة .
٦٣٢	مناقشة الأدلة والترجيح .
	<u>المبحث الرابع :</u>
٦٣٧	أثر النظر في الحج
٦٣٨	تعريف الحج
٦٣٩	أدلة فريضة الحج
٦٤٢	تعريف الاحرام وبيان محظوراته
٦٤٩	أثر النظر على النسك
٦٥٣	الأدلة
٦٥٧	مناقشة الأدلة
٦٥٩	الترجيح
	<u>الفصل الثاني :</u>
٦٦١	آثار النظر في النكاح
	<u>المبحث الاول :</u>
٦٦٢	أثر النظر في ثبوت حرمة المصاهرة
٦٧٠	الأدلة .
٦٧٥	المناقشة والترجيح
	<u>المبحث الثاني :</u>
٦٧٨	أثر النظر في الصداق .
٦٨٦	الأدلة .
٦٩٥	مناقشة الأدلة .
٧٠١	الترجيح

